التبيان
في توجيه ما خالف القياس الصرفي
في القرآن
دراسة صرفية قرآنية

د. عبد الله أحمد أحمد طلبة
مدرس اللغويات بكلية الدراسات
الإسلامية
والعربية للبنين - جامعة الأزهر

١٨٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه . وبعد :

فمن المعلوم أن كلام العرب منه ما كثر دورانه في لسانهم ، وفشا في محاوراتهم ومخاطباتهم ، وهو ما يسميه العلماء قياسياً ، ومنه ما قلَّ في لسانهم ، وخرج عن مطرد كلامهم ، وهو ما يسمونه شاذاً .

ولما كان القرآن الكريم قد نزل بلسان العرب ، ووفق طرائقهم في الكلام ، كان طبيعياً أن يشتمل على ما اطرد في لسانهم ، وما شذ عنه ، ولكن قد يقول قائل : كيف يوصف شئ في القرآن بأنه شاذ ؟ .

وهذا ما جعلني أولي وجهي – مستعيناً بالله تعالى – شطر هذه القضية ؛ لدراستها ، وبيان وجه الحق فيها ، وتوجيه – أو دفع – ما وقع في القرآن الكريم مما يسميه العلماء شاذاً ، فكان هذا البحث :

التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن ، دراسة صرفية قرآنية .

وقد قصرتُ البحث على الشذوذ الصرفي ، بل على بعض مواضعه ومسائله ؛ حتي لا يشتط بي المزار. وجعلته في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ما خالف القياس الصرفي في الأسماء .

الفصل الثاني: ما خالف القياس الصرفي في الأفعال .

الفصل الثالث: ما خالف القياس الصرفي في المشترك.

علي نحو ما سيأتي تفصيله .

وقد جاءت هذه الفصول الثلاثة مسبوقة بتمهيد ، تناولت فيه مفهوم الشذوذ في اللغة وفي الاصطلاح ، محاولاً الوقوف علي جواب شافٍ عن السؤال السالف ، وهو : كيف يمكن القول بأن في القرآن الكريم شاذاً ؟ وكيف يصح وصف شئ في ذلك الكتاب المبين بهذا الوصف ؟

ثم أردفت الفصول الثلاثة بخاتمة تشتمل على أهم ما انتهي إليه البحث من نتائج .

واللهَ المعينَ أسأل أن يكون توفيقه قد حالفني ، وأن يكون عونه قد أدركني . فإن كان ذلك فالحمد لله علي الأجرين ، وإن كان غير ذلك فأستغفره سبحانه مما كان ، وأحمده علي الأجر الواحد ، وأسأله عز وجل أن يصيبني برحمته ، وأن يكرمني بعفوه؛ إنه أعظم مأمول، وأكرم مسئول .

وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد ، وعلي آله وصحبه أجمعين .

مفهوم الشذوذ لغة واصطلاحاً :

يدور معني الشذوذ في اللغة حول التفرق والتفرد . **قال ابن جني** : " وأما مواضع " شذذ " في كلامهم فهو التفرق والتفرد "[1] .

وجاء في لسان العرب : " شذَّ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذُوذاً : انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ " [2] .

أما معنى الشذوذ في الاصطلاح فيدور حول مخالفة القياس أو القاعدة . **يقول ابن جني** : " جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلي غيره شاذاً " [3] .

وقال الدسوقي في حاشيته علي المغني : " والشاذ ما خالف القياس " [4] .

---

(١) الخصائص ٩٦/١

(٢) لسان العرب " شذذ " .

(٣) الخصائص ٩٧/١ بتصرف يسير ، وانظر اللسان " شذذ " .

(٤) حاشية الدسوقي علي المغني ٢٣٠/١ ، وانظر التعريفات للجرجاني صـ ١٠٩

ولا يظن ظانٌّ أن ورود مثل ذلك في كتاب الله تعالى يمس النص الكريم في شئ ، أو أن إطلاق وصف الشذوذ على ما جاء في القرآن الكريم على غير المطرد في كلامهم أمر لا يليق ؛ لأن المراد بالشذوذ هنا إنما هو مخالفة القياس لا مخالفة الاستعمال ، وهذا لا ينافي الفصاحة كما بيَّنَه الألوسي في تفسيره . (١)

ويزيد الإمام الشاطبي – رحمه الله – هذا الأمر بياناً فيقول:

" وربما يظن مَنْ لم يطلع علي مقاصد النحاة أن قولهم : " شاذ" ، أو " لا يقاس عليه " ، أو نحو ذلك ، ضعيف في نفسه ، أو غير فصيح ، وقد يقع مثل ذلك في القرآن الكريم فيشنعون عليه ، وهم أولى بالتشنيع والتجهيل والتقبيح ؛ لأن النحويين لما استقرأوا الكلام وجدوا كلام العرب علي قسمين: قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه ولم يعارضه معارض ؛ لشهرته في الاستعمال ، أو لكثرة نظائره ، فأعملوه بإطلاق ، علماً بأن العرب كذلك تفعل في قياسه ، وقسم لم يظهر فيه وجه القياس ، أو عارضه معارض ؛ لقلته وكثرة ما يخالفه ، فمتى قالوا : " شاذ " ، أو " موقوف علي السماع " ، أو نحو ذلك ، فمعناه أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من غير ذلك ، ولا نقيس عليه غيره ، لا بأنه غير فصيح ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ، أي يغلب علي الظن

---

(١) انظر روح المعاني ٦/١٠

ذلك ، ونري المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال. هذا الذي يعنون ، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف ، حاشا لله ، كيف وهم الذين قاموا بفرض الذَّبِّ عن كتابِ الله عز وجل، وعباراتِ الشريعة المطهرة ، وكلامِ نبينا محمد صلي الله عليه وسلم ! ، فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم ما هم بُرَآء منه ... وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم فهم أحق أن تنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياس، وما منه ليس بقياس ، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها " [1] .

وذكر الجرجاني في تعريفاته أن الشاذ علي قسمين : شاذ مقبول ، وشاذ مردود ، أما الشاذ المقبول فهو الذي يجئ على خلاف القياس ويُقْبَل عند الفصحاء والبلغاء ، وأما الشاذ المردود فهو الذي يجئ على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء.[2]

---

(١) نقلاً عن كتاب " القياس في اللغة العربية " ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز صـ ٧٧ ، ٧٨ باختصار .

(٢) التعريفات للجرجاني صـ ١٠٩

ثم أفاد – رحمه الله – أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس .[1]

فهذه النصوص وغيرها تدل بوضوح على أنه لا حرج في إطلاق وصف الشذوذ على ما جاء في القرآن الكريم على خلاف ما اطرد في لسان العرب ؛ لأنه لا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها كما سلف بيانه . ولأن أحداً لا يمتري – كما يقول فضيلة الإمام الشيخ محمد الخضر حسين – في أن القرآن الكريم بالغٌ في الفصاحة وحسن البيان الذروةَ التي ليس بعدها مرتقى .[2]

وسنرى – إن شاء الله تعالى – من خلال هذا البحث كيف أن القضية ليست قضية مطرد وشاذ ، بل قضية بيان وفصاحة ، وكيف أن ما شَذَّ في اصطلاح الصرفيين إذا كان له شاهد قرآني خَفَّ واستطاب واستساغه الناطقون ، وإذا لم يكن له شاهد قرآني ثَقُلَ واضطرب في موقعه ، ولم يستسغه الناطقون .

والله وحده المستعان ، وعليه التكلان .

(ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ربنا لا تجعلنا فتنة للذين كفروا واغفر لنا ربنا إنك أنت العزيز الحكيم) [3]

---

(١) المرجع السابق صـ ١٠٩ ، وانظر عمدة القاري للبدر العيني ٢٩٦/٩

(٢) القياس في اللغة العربية للإمام الشيخ محمد الخضر حسين صـ ٤٠

(٣) الممتحنة : ٤ ، ٥

الفصل الأول

ما خالف القياس الصرفي في الأسماء

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الشذوذ في أبنية المصادر

المبحث الثاني : الشذوذ في المشتقات

المبحث الثالث: الشذوذ في أبنية التكسير

١٨٩٣

المبحث الأول

الشذوذ في أبنية المصادر

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: بناء مصدر " فَعَّلَ " على " فِعَّال " شذوذاً

المسألة الثانية: بناء مصدر المبدوء بهمزة وصل على " فُعَلَة " شذوذاً

١٨٩٤

المسألة الأولى

بناء مصدر " فَعَّلَ " على " فِعَّال " شذوذاً

يقول الصرفيون إن قياس مصدر " فَعَّلَ " بتشديد العين إذا كان صحيح اللام أن يأتي على " التفعيل "، نحو " سَبَّحَ تسبيحاً " و " كَبَّرَ تكبيراً ".

قال ابن هشام: " فقياس مصدر " فَعَّلَ " – بالتشديد – إذا كان صحيح اللام التفعيل ، كالتسليم والتكليم والتطهير " (١) .

وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ ، كقولهم: " كَذَّبَ كِذَّاباً "(٢)، ومنه قوله تعالى: (وكَذَّبُوا بآياتنا كِذَّاباً)(٣) .

و" فِعَّال " مصدراً لـ " فَعَّلَ " بالتشديد لغة ملتزمة عند بعض العرب ، ذكر الفراء أنها لغة يمانية فقال: " هي لغة يمانية فصيحة، يقولون: كَذَّبت به كِذَّاباً ، وخَرَّقْت القميص خِرَّاقاً . وكل " فَعَّلت "

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٢٣٨/٣ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ٤٣٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٢٦/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣٠٦/٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٨٤/٣

(٢) انظر أوضح المسالك ٢٤٠/٣

(٣) النبأ : ٢٨

فمصدره " فِعَّال " في لغتهم مشدد ، قال لي أعرابي منهم على المروة : آلحلق أحب إليك أم القِصَّار ؟ يستفتيني " (١) .

وقال الزمخشري: " وفِعَّال في باب فَعَّل كله فاشٍ في كلام فصحاء من العرب لا يقولون غيره ، وسمعني بعضهم أفسر آية فقال : لقد فَسَّرْتَهَا فِسَّاراً ما سمع بمثله " (٢) .

وعلى ذلك يكون مجئ مصدر " فَعَّلَ " على " فِعَّال " في القرآن الكريم وإن كان شاذاً في القياس ، إلا أنه مطرد في الاستعمال ؛ لفُشُوِّه في لغة اليمن ، وقد ارتقى أعلى ذرى الفصاحة بوروده في أفصح كلام .

وقيل إن الفِعَّال في حقيقة الأمر هو أصل التفعيل. قال سيبويه :

" وأما فَعَّلْت فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في " فَعَّلت " ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا أوله كما غيروا آخره ، وذلك قولك : كَسَّرْته تكسيراً ، وعَذَّبْته تعذيباً ، وقد قال ناس : كَلَّمْته كِلاَّماً ، وحَمَّلْته

---

(١) معاني القرآن ٢٢٩/٣

(٢) الكشاف ٢٠٩/٤

حمَّالاً ، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال ، فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه " [1] .

ولذلك قالَ الرضي في الفِعَّال : إنه " وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل ، لكنه هو القياس [2] .

يريد أن الفِعَّال هو القياس الذي كان ينبغي أن يأتي عليه مصدر " فَعَّل" ؛ إذ المصدر يكون بكسر أول الفعل ، وزيادة ألف قبل الآخر.[3]

وقال ابن السراج : " وأما فَعَّلْت فمصدره التفعيل ... وكان أصل هذا المصدر أن يكون فِعَّالاً ، كما قلت : أفعلت إفعالاً ، ولكنه غُيِّر ليبين أنه ليس ملحقاً ، ولو جَاءَ به جَاءَ على الأصل لكان مصيباً ، كما قال الله جل ذكره : (وكَذَّبُوا بآياتنا كِذَّاباً)[4] .. " [5] .

وعلى ذلك يكون المصدر في قوله تعالى: (وكذبوا بآياتنا كذابا) قد جاء على " فِعَّال " ؛ تنبيهاً على أنه الأصل . والله أعلم .

---

(١) الكتاب ٤/٧٩ باختصار .

(٢) شرح الشافية ١/١٦٥

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد حسن كحيل صـ٤٩ هامش "٢"

(٤) النبأ : ٢٨

(٥) الأصول في النحو ٣/١١٦ باختصار ، وانظر المقتضب للمبرد ٢ /٤٠٠، ٤٠١

المسألة الثانية

بناء مصدر المبدوء بهمزة وصل على " فُعَلَة " شذوذاً

اطرد في كلام العرب مجئ مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل ، بكسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره .

قال ابن هشام : " وقياس ما أوله همزة وصل أن تكسر ثالثه وتزيد قبل آخره ألفاً[1] فينقلب مصدراً ، نحو: " اقتدر اقتداراً ، واصطفى اصطفاءً ، وانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً " [2].

ثم قال بعد ذلك : "وما خرج عما ذكرنا فهو شاذ " [3].

---

(١) إلا إذا كان هذا الماضي المبدوء بهمزة وصل أصله " تَفَاعَلَ" أو " تَفَعَّلَ"، نحو:" اطَّايَر" و " اطَّيَّر" ، أصلهما : تَطَايَرَ وتَطَيَّرَ، فإن مصدرهما لا يُكْسَرُ ثالثه، ولا يزاد قبل آخره ألف ، بل يضم الحرف التاليه الأخير؛ نظراً إلى الأصل ، نحو : اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطَّايُراً ، واطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ اطَّيُّراً . [انظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٧٥/٢ ، وشرح الأشموني٣٠٨/٢] .

(٢) أوضح المسالك ٢٣٨/٣ ، وانظر ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان ٤٩٤/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ ، وتصريف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي صـ ٦٦،٦٥

(٣) أوضح المسالك ٣ /٢٤٠

ومما ورد في القرآن الكريم من بناء مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل على " فُعَلَة " ، على غير المطرد في كلامهم قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تُقَاةً) (١) .

قال أبو حيان – رحمه الله – في هذه الآية الكريمة :

" وهو (أي تقاة) مصدر (٢) على " فُعَلَة " (٣) ، كالتؤدة والتخمة ، والمصدر على " فُعل" أو " فُعَلَة " جاء قليلاً ، وجاء مصدرا على غير القياس ؛ إذ لو جاء على المقيس لكان: اتِّقَاء " (٤) .

---

(١) آل عمران : ٢٨

(٢) قيل في " تقاة " أقوال أخرى منها: أنه يجوز أن يكون جمع " فاعل " ، وإن لم يستعمل منه فاعل ، أو جمع " تَقِيّ " . وردَّ أبو حيان ذلك قائلاً: " وتجويز كونه جمعاً ضعيف جداً ، ولو كان جمع " تَقِيّ " لكان " أتقياء " ، كغَنِيّ وأغنياء ، وقولهم: " كَمِيٌّ وكُمَاة " شاذ فلا يخرج عليه ، والذي يدل على تحقيق المصدرية فيه قوله تعالى : (اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِه) [آل عمران : ١٠٢] ، المعنى : حق اتقائه " . [البحر المحيط ٤٢٤/٢] . وقد ذكر ابن منظور ذلك ، ورجح كون تُقَاة " مصدراً لا جمعاً ؛ لأن في القراءة الأخرى (إلا أن تتقوا منهم تَقِيَّة) . [انظر اللسان "وقى"] . وهذه قراءة يعقوب ، كما في الإتحاف صـ١٧٢

(٣) أصل " تُقَاة " : وُقَيَة ، فأبدلت الواو تاء ، كما أبدلوها في " تجاه " و " تكأة " ، وانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . [انظر البحر المحيط ٤٢٤/٢] .

(٤) البحر المحيط ٤٢٤/٢ بتصرف يسير .

والذي حسَّن مجيئه هكذا ثلاثياً – كما يقول أبو حيان – أنهم قد حذفوا " اتَّقى" حتى صار: " تَقَى ، يَتْقِي ، تَقِ الله ، فصار كأنه مصدر لثلاثيٍّ " (١) .

والعرب تقول : تَقَى اللهَ رجلٌ فَعَلَ خيراً . يريدون: اتَّقى اللهَ رجلٌ ، فيحذفون ويخففون . (٢)

وقال العلامة بدر الدين العيني : " والعرب إذا كان معنى الكلمتين واحداً واختلف اللفظ ، يخرجون مصدر أحد اللفظين على مصدر اللفظ الآخر، وكان الأصل هنا أن يقال: " إلا أن تتقوا منهم اتقاء" ، وهنا أخرج كذلك؛ لأن (تُقَاة) مصدر (تَقَيْت فلاناً) ، ولم يخرج على مصدر(اتَّقَيْت)؛ لأن مصدر (اتَّقَيْت): اتِّقَاء " (٣) .

وقال السيوطي في (تُقَاة) إنه : " مصدر تَقَيْتُه " (٤) .

وتخريج المصدر" تُقَاة " في الآية الكريمة على أنه مصدر "تَقَى" الثلاثي أولى من تخريجه على أنه مصدر " اتَّقَى" ؛ لما يُفْضِي

---

(١) المرجع السابق ٤٢٤/٢

(٢) انظر اللسان " وقى" . وجاء فيه أيضاً: " واتَّقَيْتُ الشيءَ ، وتَقَيْتُه : أَتَّقِيه ، وأَتْقِيه ، تُقى ، وتَقِيَّة ، وتِقَاء : حذرته " [اللسان " وقى "] .

(٣) عمدة القاري ١٣٥/١٨

(٤) تفسير الجلالين صـ ٤٩

إليه ذلك من شذوذ ، ولا حاجة إلى تخريج القرآن الكـريم علـى الشـاذ ، وهنـاك في الأفصح معنى مفهوم ووجه معروف يحمـل عليه ، كما نصَّ على ذلك العلماء .[1]

والله أعلم .

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ٩٥/٨ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري ٩٢/١

المبحث الثاني

الشذوذ في المشتقات

وفيه خمس مسائل :

المسألة الأولى: بناء اسم الفاعل من الثلاثي على "فَعِيْل" شذوذاً

المسألة الثانيـــة: بناء أبنية المبالغة من غير الثلاثي شذوذاً

المسألة الثالثـــة: حذف همـــزة أفعـــل التفضيـــل شذوذاً

المسألة الرابعـــة: بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد شذوذاً

المسألة الخامسة: بناء اسم الزمـــان والمكـــان من المضـــارع

المضموم العين على "مَفْعِل" بالكسر شذوذاً

المسألة الأولى

بناء اسم الفاعل من الثلاثي على " فعِيل" شذوذاً

من القواعد المقررة صرفياً أن اسم الفاعل يطرد بناؤه من الثلاثي على مثال " فاعل" ، نحو: ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب . (١)

فإذا جاء اسم الفاعل من الثلاثي على غير ذلك فهو شاذ في القياس.

قال السيوطي : " وورد الفاعل بغير قياس من " فَعَلَ" المفتوح على " فَعِيل" ، كعَفَّ فهو عفيف ، وخَفَّ فهو خفيف " (٢) .

ومن ورود ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً)(٣)، حيث جاء اسم الفاعل من الفعل " قَلَّ" على وزن " فَعِيل" ، وكان قياسه أن يأتي على وزن " فاعل" ، نحو: رَدَّ فهو رَادّ ، وضَلَّ فهو ضَالّ ، وفَرَّ فهو فَارّ .

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٤٠ ، وشرح ابن عقيل ١٣٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، والهمع ٢٨٧/٣

(٢) الهمع ٣/ ٣٨٨ ، وانظر التبيان في تصريف الأسماء صـ ٦٣

(٣) البقرة : ٤١

وقد وَجَّه أبو حيان – رحمه الله – مجئ اسم الفاعل في هذه الآية الكريمة على " فَعِيل" ، على خلاف الباب ، بأنه جاء كذلك ؛ حملاً على مقابله فقال :

" القليل يقابله الكثير ، واتفقا في زنة اسم الفاعل ، واختلفا في زنة الفعل، فماضي القليل " فَعَلَ" ، وماضي الكثير" فَعُلَ" ، وكان القياس أن يكون اسم الفاعل من " قَلَّ" على " فاعل" نحو " شَذَّ يَشِذُّ فهو شاذ، لكن حُمِلَ على مقابله، ومثل " قَلَّ" فهو قليل : صَحَّ فهو صحيح " [1] .ومن سنن العرب – كما هو معلوم – أنهم يحملون الشئ على نقيضه ، كما يحملونه على نظيره .[2]

---

(١) البحر المحيط ١٧٣/١

(٢) من المذاهب المطردة في كلامهم ولغاتهم ، الفاشية في محاوراتهم ومخاطباتهم ، أنهم يحملون الشئ على حكم نقيضه ، كما يحملونه على حكم نظيره ؛ لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم . فَمِنْ حمل النقيض على النقيض في كلامهم قول الشاعر :

إذا رضيت عَلَيَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها حيث حَمَلَ الفعل " رَضِيَ " على نقيضه " سَخِطَ " ، فعدَّاه بـ " على" . [انظر الخصائص ٣١١/٢] . ومِنْ حَمْلِ النظير على النظير في كلامهم قولهم: " تَذَر" بحذف الواو التي هي فاء الكلمة ؛ حملاً له على نظيره في الاستعمال والمعنى ، وهو " تَدَع" ؛ لأنه بمعناه ، ولأنهما جميعاً لم يستعمل منهما ماضٍ ، فحُمِلَ " تَذَر" على " تَدَع " ، فحذفت فاؤه كما حذفت في " تَدَع " . [انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٧٧٣/٢ ، وانظر في ذلك أيضاً المنصف لابن جني ١٩١/١].

ووجَّه ابن جني – رحمه الله – ذلك بأنه جاء هكذا على خلاف الباب ؛ من أجل التخفيف ، هروباً من ثقل الإدغام ، حيث قال: " ... قد جاء " فعيل" في " فَعَلَ" من غير المضاعف ، وذلك كَسَدَ البيع فهو كَسِيد ، وفَسَدَ فهو فَسِيد ، فلما جاء ذلك في غير المضاعف ، كان المضاعف أولى به ؛ لثقل الإدغام في ضَالّ وفَارّ " [1].

وتبقى الإشارة إلى أن نحو: عفيف ، وخفيف ، وصحيح ، وعزيز، وذليل ، إنما ذلك كله في الحقيقة صفات مشبهة باسم الفاعل ، وإطلاق اسم الفاعل عليها منظور فيه إلى المعنى اللغوي الذي لا يراعى فيه التفرقة بينهما كما يقول أستاذنا الدكتور محمد الطنطاوي . [2]

وفي بيان ذلك يقول المرادي: " فإن قلت : كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل ، وإنما هي من الصفة المشبهة؟، قلت: يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيراً ، وفي الاصطلاح قليلاً على كل وصف

---

(١) المحتسب ١٢٢/١ باختصار .

(٢) تصريف الأسماء ص١٠٤، وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٤/٢

مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق ، وتحمل ضمير الفاعل ، وفي مشهور الاصطلاح على ما تقدم وحده في بابه[1] . [2] .

وهذه الصفات المشبهة سالفة الذكر كان حقها أن تأتي على زنة " فاعل" ؛ لأنها من" فَعَلَ يَفْعِلُ"، إلا أنهم كثيراً ما يستغنون في المضاعف عن" فاعل" بـ " فَعِيل"، كما أفاده ابن مالك فيما نقله عنه السيوطي.[3]

وقد استغنوا عن " فاعل" أيضاً بأبنية أخرى للصفة المشبهة غير " فَعِيل" ، فقالوا: شيخ ، وأشيب ، وشبعان ... ؛ استغناء عن " فاعل" في كل ذلك بـ " فَعْل" و " أفْعَل" و "فَعْلان" .[4]

---

(١) اسم الفاعل في اصطلاح الصرفيين هو : الصفة الدالة على " فاعل" ، جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، كضَارِب ، ومُكْرِم . [انظر توضيح المقاصد والمسالك ٨٤٩/٢ بتصرف .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٨٧٠/٢

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١٧٧/٣ ، ١٧٨

(٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٢٤٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٤/٢ ، والهمع ٢٨٨/٣ ، والتبيان في تصريف الأسماء صـ٦٣ .

وعلى ذلك يكون قوله تعالى: (ثمناً قليلاً) ، مما استغني فيه عن اسم الفاعل بالصفة المشبهة ، على طريقة العرب في الاستغناء بالشئ عن الشئ حتى لا يدخلوه في كلامهم .[1]

والله أعلم .

---

(١) من ذلك استغناؤهـــم في باب المغالبة عن أن يقولوا: نازعتُه فنَزَعتُه ، بقولهـــم:

غلبتُه .[انظر اللسان "خصم"] . ومن ذلك أيضاً استغناؤهم عن " فَقُرَ" و" شَدُدَ "

بقولهم : افتقر، واشتد . [انظر الكتاب ٣٣/٤] ، إلى غير ذلك من النظائر .

المسألة الثانية

بناء أبنية المبالغة من غير الثلاثي شذوذاً

جمهور الصرفيين على أن أبنية المبالغة إنما تبنى من الثلاثي المجرد . **قال الفراء** : " والعرب لا تقول: " فَعَّال" من " أفْعَلْت " ، لا يقولون: هذا خَرَّاج ولا دَخَّال ، يريدون : مُدْخِل ولا مُخْـرِج ، من أدخلت وأخرجت ، إنما يقولون: دَخَّال من " دَخَلْت" ، وفَعَّـال من فَعَلْت " (١) .

وقال ابن مالـك: " والمطرد الكثير الاستعمال بناء هذه الأمثلة من الثلاثي [المجرد(٢)] " (٣).

فإذا بُنِيَت من غير الثلاثي كان ذلك شاذاً عن القيـاس . قـال الفراء : " وقد قالت العرب: " دَرَّاك" من " أدركت" ، وهو شاذ" (٤).

---

(١) معاني القرآن ٣/٨١

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من الارتشاف ٥/٢٢٨١

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٤ ، وانظـر الارتشـاف ٥/٢٢٨١ ، وتصريـف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي صـ٨٧

(٤) معاني القرآن ٣/٨١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٤ ، والارتشاف ٥/٢٢٨١، والتبيان في تصريف الأسماء صـ ٦٧

ومما ورد في القرآن الكريم من بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي قوله تعالى : (وما أنت عليهم بجبَّار)[1] ، حيث جاءت صيغة المبالغة (جبَّار) من " أجبر" ، وهو غير ثلاثي . تقول العرب : أجبرته على كذا بالألف : حملته عليه قهراً وغلبة ، فهو مُجْبَر ، وهذه لغة عامة العرب كما ذكره الفيومي في مصباحه .[2]

قال الفراء: " وقد قالت العرب: دَرَّاك من " أدركت"، وهو شاذ، فإن حملت الجبار على هذا المعنى فهو وجه " [3].

لكنَّ هناك لغةً أخرى يَجْدُر حمل اللفظة الكريمة (جبار) عليها؛ لأنها لا تفضي إلى شذوذ ، وهي لغة لبني تميم ، وكثيرٌ من أهل الحجاز يتكلم بها ، يقولون: " جبرته جبراً ، من باب " قَتَلَ" ، وجُبُوراً " [4].

قال الأزهري: " وهي لغة معروفة " . ثم جَوَّدَ كلتا اللغتين.[5]

---

(١) سورة ق : ٤٥

(٢) انظر المصباح المنير " جبر" .

(٣) معاني القرآن ٨١/٣

(٤) انظر المصباح المنير " جبر" ، وتهذيب اللغة للأزهري ، باب الجيم والراء ، مادة "جبر" .

(٥) انظر التهذيب باب الجيم والراء ، مادة " جبر" .

وقال الفراء : " وقد سمعت بعض العرب يقول: جبره على الأمر، يريد أجبره، فالجبار من هذه اللغة صحيح، يراد به: يقهرهم ويجبرهم"[1].

فتخريج اللفظة الكريمة على هذه اللغة أولى ؛ لأن القرآن الكريم لا يحمل على الشاذ وهناك وجه معروف فصيح يمكن تخريجه عليه كما سلف بيانه .

ومما ورد في القرآن الكريم أيضاً من بناء صيغ المبالغة من غير الثلاثي قوله تعالى:(إن إبراهيم لأوّاهٌ حليم)[2]، حيث بنيت صيغة " أوّاه" على وزن " فَعَّال" من " أوَّه" ، وهو غير ثلاثي .

قال أبو حيان: " أوّاه: كثير قول أوَّه ، وهي اسم فعل بمعنى أتوجع، ووزنه " فَعَّال" للمبالغة ، فقياس الفعل أن يكون ثلاثياً " [3].

ويمكن دفع هذا الشذوذ أيضاً بتخريج " أوّاه" على أنه من "آه " الثلاثي ، وهي لغة فيه حكاها قطرب ، حكى : آه ، يؤوه ، أوهاً ، كقال يقول قولاً . [4]

---

(١) معاني القرآن ٨١/٣

(٢) التوبة : ١١٤

(٣) البحر المحيط ٨٨/٥

(٤) انظر البحر المحيط ٨٨/٥ ، والفتوحات الإلهية للجمل على الجلالين ٣٢٣/٢

وقد أنكر النحويون ما حكاه قطرب ، وقالوا : لا يقال من "أوَّه" بمعنى أتوجع فِعْلٌ ثلاثي ، وإنما يقال : " أوَّه تأويهاً ، وتأوَّه تأوهاً .[1]

وقد جاء في تاج العروس : " آه الرجل أوْهاً ، وأوَّه تأويهاً ، وتأوَّه تأوُّهاً " [2] . وجاء في كتاب الأفعال لابن القطاع [3] مثل ذلك.

فلا معنى لإنكار النحويين ذلك .

والله أعلم .

---

(١) انظر المرجعين السابقين نفس الجزء والصفحة .

(٢) تاج العروس ، باب الهاء فصل الهمزة .

(٣) ١/ ٦٣

المسألة الثالثة

حذف همزة أفعل التفضيل شذوذاً

الأصل في التفضيل أن يصاغ على بناء " أفعل"، نحو" محمد أفضل من علي ، وأعلم منه وأحسن " .[1] ولكن قد تكون كثرة استعمال الكلمة على وجهٍ ما سبباً من أسباب ارتكاب الشذوذ فيها ، واستعمالها على غير بابها، وعلى خلاف القياس فيها . ومن ذلك قولهم : " هو خَيْرٌ من فلان ، وشَرٌّ منه " ، بحذف همزة أفعل التفضيل ، والأصل : أخير منه ، وأشر منه ، فحذفت الهمزة شذوذا .[2]

ومما وقع من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (هو خيرٌ مما يجمعون)[3] ، وقوله تعالى: (أولئك شَرٌّ مكاناً)[4] . والأصل في هذا كله : أَخْيَرُ ، وأَشَرٌّ ، كما سلف بيانه .

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى:(ذلكم خير لكم عند بارئكم)[5]: " (خير) هي أفعل التفضيل ، حذفت همزتها شذوذاً في الكلام " [6] .

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤

(٢) انظر المحتسب ٢٩٩/٢ ، والهمع ٢٨٠/٣

(٣) يونس : ٥٨

(٤) المائدة : ٦٠

(٥) البقرة : ٥٤

(٦) البحر المحيط ٢٠٤/١

وإنما حذفت الهمزة من " خير" و " شر" ؛ لكثرة استعمالهما في كلامهم . قال ابن جني : " ... فكثر استعمال هاتين الكلمتين ، فحذفت الهمزة منهما " [1].

وقد جاء استعمال هاتين الكلمتين في بعض كلامهم على الأصل ،

ومن ذلك قول الشاعر:

* بلال خير الناس وابن الأخير[2] *

وقُرِئَ قوله تعالى: (سيعلمون غداً مَن الكذاب الأشر)[3] ، بفتح الشين ، وتشديد الراء[4] ، ولكنه الأصل المرفوض كما يقول ابن جني[5].

---

(١) المحتسب ٢٩٩/٢ ، وانظر الهمع ٢٨٠/٣

(٢) نسبه ابن جني في المحتسب إلى رؤبة ، ولكن ذكر محققا المحتسب أنهما لم يعثرا عليه في ديوانه ولا في ديوان العجاج . [انظر المحتسب ٢٩٩/٢] .

(٣) القمر : ٢٦

(٤) هذه قراءة قتادة وأبي قلابة ، كما في البحر المحيط ١٨٠/٨ ، وانظر المحتسب ٢٩٩/٢

(٥) المحتسب ٢٩٩/٢

وهذا يجعلنا نقول – والله أعلم – إن القضية هنا ليست قضية قياسيٌ وشاذ ، وليس المعول عليه في فصاحة الكلمة أن تكون فقط جارية على بابها وقياسها ، لأنها قد تأتي على خلاف الباب ويكون ذلك أفصح مما لو جاءت عليه ، كما في قوله تعالى: (هو خيرٌ مما يجمعون)[1] ، وقوله تعالى:(أولئك شرٌ مكاناً)[2] ، بحذف همزة التفضيل من "خير" و" شر" ،

فهذا وإن كان شاذاً في القياس ، إلا أنه المطرد في الاستعمال ، البالغ أعلى ذرى الفصاحة بوروده في القرآن الكريم .

والله أعلم .

---

(٥) يونس : ٥٨

(٦) المائدة : ٦٠

المسألة الرابعة

بناء التفضيل من الثلاثي المزيد شذوذاً

يشترط جمهور الصرفيين في بناء أفعل التفضيل أن يكون من فِعْلٍ، ثلاثي ، مجرد ، نحو: محمد أفضل من علي ، وأعلم منه ، وأحسن .[1]،

ويمنعون بناءه من الثلاثي المزيد ، أفعل كان ، نحو: " أَكْرَمَ " ، أو غيره نحو: " انطلق" و" استخرج " .

قال السيوطي : " فلا يبنيان اختيارا من ثلاثي مزيد ، أفعل كان أو غيره " [2] . أما " أفعل" ؛ فقياساً على غيره من المزيدات[3].

وأما غير " أفعل" ؛ فلأن ذلك يُفَوِّت الدلالة على معنى التفضيل ؛ لأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ، إذ لو بنينا " أفعل" من " ضارَبَ" و" انطلق" و" استخرج " ، فقلنا : أَضْرَبُ ، وأَطْلَقُ ، وأَخْرَجُ ، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ٤٧٨ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/٣، والهمع ٢٧٧/٣

(٢) الهمع ٢٧٨/٣

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٠/١

والطلب .[1] ، وهذا هو رأي الجمهور .[2]، وإذا ورد شئ من ذلك حكموا بشذوذه ومخالفته للقياس .

قال ابن الناظم : " فلا يبنى(أي أفعل التفضيل) من فعل زائد على ثلاثة أحرف نحو استخرج ... ، فإن سُمِعَ بناؤه من شئ من ذلك عُدَّ شاذاً ، وحفظ ولم يقس عليه ، كقولهم : هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف ..." [3].

ومما ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة)[4] ، حيث بني " أَقْسَطُ " و " أَقْوَمُ " من " أَقْسَطَ " و" أَقَامَ" ، وكلاهما مزيد بالهمزة في أوله .

يقول العلامة الجمل في حاشيته على الجلالين : " قوله : " أَقْسَطُ " من " أَقْسَطَ " الرباعي ، على غير قياس ، وكذلك قوله : " أَقْوَمُ " ؛ إذ القياس أن يكون بناء أفعل التفضيل من المجرد لا من المزيد " [5] .

---

(١) انظر التصريح ٩١/٢

(٢) انظر التبيان في تصريف الأسماء صـ ٨٦

(٣) شرح الألفية صـ ٤٧٨ بتصرف واختصار .

(٤) البقرة : ٢٨٢

(٥) الفتوحات الإلهية ٢٣٣/١

والحق أنه يمكـن حمل " أَقْسَطُ " في الآية الكريمة على أنـه مـن " قَسَطَ " الثلاثي ، بمعنى: عَدَلَ ؛ لأنه من الأضـداد . فقـد حكى ابن السكيت عن أبي عبيدة : " وقَسَطَ : جار، وقَسَطَ : عدل ، وأَقْسَطَ بالألف: عَدَلَ لا غير " (١) .

ولذلك أوجب أبو حيان حمل" أَقْسَطُ " في الآية الكريمة على هذا فقال:

" والذي ينبغي أن يحمل عليه " أَقْسَطُ " هو أن يكون مبنيـاً مـن " قَسَطَ " الثلاثي بمعنى عدل " (٢).

ثم نقل – رحمه الله – حكاية ابن السكيت عن أبي عبيدة سـالفة الذكر، ونقل كذلك عن ابن القطاع قولـه(٣) : " قَـسَطَ قُـسُوطاً ، وقسطاً : جار ، وعدل ، ضِدٌّ " . ثم قال بعد ذلك : " فعلى هـذا لا يكون شاذاً " (٤).

وكذلـك الحال في " أَقْـوَمُ " في الآية الشريفة يمكن حمله على أنـه من " قام" الثلاثي ، بمعنى : اعتدل . فقد جاء في اللسـان : "وقام الشئ واستقام : اعتدل واستوى " (٥).

---

(١) انظر الأضداد لابن السكيت صـ ٧٩

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢

(٣) انظر قول ابن القطاع هذا في كتابه الأفعال ٣/٢٥

(٤) البحر المحيط ٢/٣٥٢

(٥) انظر اللسان " قوم" ، والقاموس المحيط باب الميم فصل القاف .

وقال أبو حيان: " ومن جعله مبنياً من " قلم " ، بمعنى : اعتـــدل ، فلا شذوذ فيه " [٢].

وما دام هناك معنى مفهوم ، ووجه معروف هكذا ، يمكن حمـــل الآية الكريمة عليه ، تعيَّنَ المصيـــر إليه ، بدلاً من حمل القرآن الكريم على الشاذ[٣] ، وهناك عنه مندوحة .

والله أعلم .

---

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٥٢

(٣) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع (أعني بناء أفعل التفضيـــل من الثلاثي المزيـــد بالهمزة في أوله) يجيزه سيبويه ويقيسه كما نقلـــه عنه ابن الناظم في شرحه للألفيـــة [صـــ٤٧٩] . ونصُّ كلام سيبويه في كتابه: " وبناؤه أبداً من فَعَلَ، وفَعِلَ ، و فَعُلَ ، وأفعلَ ... ".[انظر الكتاب ٧٣/١] . وإنما جَوَّزَ سيبويه بناء أفعل التفضيل من هذا النوع ؛ لقلة التغيير فيـــه ؛ إذ تحـــذف الهمزة ، ويرد للثلاثي ، ويبنى منه " أفعلُ " ، فتحذف همزة التفضيل همزة الإفعال. [انظر التبيان في تصريف الأسماء صـــ٨٦] .
هذا فضلاً عن كثرة وروده في كلامهم ، وقد حشد أستاذنا الدكتور محمد الطنطاوي طائفة مما سمع عنهم في ذلك ، كقولهم: هو أعطاهم وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من فـــلان ، وهو أسدى للمعـــروف من علي ، وهذا المرض أوجـــعُ من غيره ، قال هشام بن عقبة :
فلم تنسني أوفى المصيبات بعده ولكن نكء القرح بالقرح أوجع،إلى آخر ما ذكره أستاذنا الدكتور الطنطاوي من كلامهم هذا. [انظر تصريف الأسماء صـــ ١١٤ ،١١٥ باختصار] . وذكر أستاذنا الدكتور كحيل من ذلك أيضاً قول العرب حين سمعوا قول حسان بن ثابت :

* فشركما لخيركما الفداء *

هذا أنْصَفُ بيت قالته العرب ، بنى " أنْصَفُ " من " أنْصَفَ " . [انظر التبيان في تصريف الأسماء ص٨٦] . وقد صحَّحَ ابن هشام الخضراوي والصفار هذا المذهب [انظـــر المساعد على ١٦/٢] . وعلى هذا المذهب فلا شذوذ في " أقْسَطُ " و" أقْوَمُ " في الآية الكريمة ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

المسألة الخامسة

بناء اسم الزمان والمكان من المضارع

المضموم العين على " مَفْعِل" بالكسر شـذوذاً

صوغ اسم الزمان والمكان من الثلاثي غير المعتل الفـاء أو اللام[1]، يكون على مثال الفعل المضارع ، ولكن بإيقاع الميم موقع حرف المضارعة ؛ للفصل بين الاسم والفعل .[2]

فإذا كان المضارع على " يفعِلُ" بكسر العين صيغ اسم الزمان والمكان على " مَفْعِل " بكسر العين ، نحو " محبِس " و" مجلِس " ، وإذا كان المضارع على " يفعَل" بفتح العين صيغا منه على " مَفْعَل" بفتح العين ، نحو " ملبَس " و " مشرَب " ، وإذا كان المضارع على " يفعُل" بضم العين صيغا منه على " مفعَل" بفتح العـين كـذلك ، نحو"مقتل" و"مقعد"

---

(١) فإن كان معتل الفاء صيغ اسم الزمان والمكان منه على " مَفْعِل " بالكسر مطلقاً، نحو: موعِد ، ومورِد ، وإن كان معتل اللام صيغـا منه على " مَفْعَل " بالفتـح مطلقاً ، نحو: مأتَى ، ومرمَى ، أما إذا كان معتل العين فإنه يجري على قيـاس الصحيح ، فما كـان منه مضموم العين فـي المـضارع فـإن المفعل منه مفتـوح ، نحو "مقام"، وما كان منه مكسور العين في المـضارع فالمفعل منه مكسور، نحو "مبيت" . [انظر شرح المفصل ١٠٨/٦ باختصار]

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٧/٦

لا بضمها كما هو مقتضى القياس ؛ وذلك لثقل الضم ، ولأنه ليس في الكلام " مفعُل"[1] إلا بالهاء ، نحو: مكرمة ، ومقبرة ؛ ولذلك عدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين ، وهو " مفعَل" بالفتح لأنه أخف[2].

هذا ما اطرد عليه كلام العرب في بناء اسم الزمان والمكان ، وكل ما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

يقول السيوطي:" ... وما عدا ذلك مسموع لا يقاس عليه، كالمشرِق والمطلِع، والمغرِب، والمرفِق، والمجزِر، والمحشِر ، والمسقِط ، والمنبِت والمسكِن ، والمنسِك ، والمسجِد بالكسر ، والقياس فتحها " [3].

ومما ورد في القرآن الكريم من هذه الكلمات التي جاءت على خلاف الباب : " المشرِق" و" المغرِب" ، قال تعالى: (ولله المشرق والمغرب)[4] ، حيث جاء اسم المكان فيهما على " مَفْعِل" بالكسر ، مع أن العين في مضارعهما مضمومة . جاء في اللسان

---

(١) المراد أنه نادر، وإلا فقد ورد منه : مهلُك ومعوُن ، ومكرُم ، ومألُك ، وميسُر. ولم يجئ على " مفعُل " غير هذه الكلمات ، كما ذكره الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٣١٢/٢

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٧/٦ ، وشرح الأشموني ٣١١/٢

(٣) الهمع ٢٨٦/٣ ، وانظر المفصل صـ ٢٣٧ وشرح المفصل ١٠٧/٦

(٤) البقرة : ١١٥

" شَرَقَت الشمس، تشرُق شروقاً ، وشرقاً : طلعت "[1] . وجاء فيه أيضاً: " غربت الشمس تغرُبُ غروباً : غابت في المغرب " [2].

قال أبو حيان: " المشرق والمغرب مكان الشروق والغروب ، وهما من الألفاظ التي جاءت على " مَفْعِل" بكسر العين شذوذاً ، والقياس الفتح ؛ لأن كل فعل ثلاثي لم تكسر عين مضارعه فقياس صوغ الزمان والمكان منه : مفعَل بفتح العين " [3].

وقد ورد في كلامهم " المشرَقُ" و" المغرَبُ " بالفتح على القياس، غير أنه قليل في الاستعمال .

قال الفيومي : " والمشرِق بكسر الراء في الأكثر ، وبالفتح، وهو القياس ، لكنه قليل في الاستعمال "[4]. وقال مثل ذلك في " المغرب" .[5]

---

(١) اللسان " شرق " .

(٢) اللسان " غرب " .

(٣) البحر المحيط ٣٥٥/١ باختصار ، وانظر الفتوحات الإلهية ٩٨/١ ، واللسان " شرق" .

(٤) المصباح " شرق" .

(٥) المصباح " غرب " .

وعلى ذلك فالكسر في المشرق والمغرب في قوله تعالى: (ولله المشرق والمغرب) ، وإن كان شاذاً في القياس ، إلا أنه المطـــرد في الاستعمال ، وقد لبس أبهى حلل الفصاحة بوروده في القـــرآن الكريم .

ومرة أخرى يتبين لنا أن البيان والفصاحة لا يتحققـــان بمجرد مجئ الكلمة على الباب والقياس ، فقد تجئ هكذا ولا يكون ذلـــك من الفصاحة في شئ ، كما في هذا الموضع وغيـــره ممـــا ســـلف بيانه.[1]

ومما ورد في القرآن الكريم من هذه الكلمات أيضاً : " المطلِع" . قال تعالى:(حتى إذا بلغ مطلِع[2]الشمس وجدها تطلُـــع علـــى

---

(١) انظر صـــ ٢٢

(٢) أما قوله تعالى : (سلام هي حتى مطلَع الفجـــر) [الفجر : ٥] ، فقـــد قرأه أبو رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكـــسائي وأبـــو عمرو بخلاف عنه بكسر اللام ، وقرأه الجمهور بفتحهـــا . [انظـــر البحـــر المحيط ٤٩٧/٨] .

قال الفراء : " وهو أقـــوى في قياس العربية ؛ لأن المطلَـــع بالفتـــح : الطلوع ، وبالكسر : الموضع الذي تطلُع منه ... [انظـــر اللـــسان " طلـــع" باختصار] . ولا معنى للموضع الـــذي تطلع منه في هـــذا الموضع ، كمـــا أفاده الطبري وغيره . [انظر جـــامع البيـــان ١٦٨/٣٠ ، وروح المعـــاني ١٩٨/٣٠] .

قوم)[1]، حيث جاء اسم المكان (مطلع) بكسر اللام – وهي قراءة الجمهور[2] – ، وكان قياسه أن يأتي بفتحها ، كما في قراءة ابن محيصن والحسن[3] ؛ لأن عين مضارعه مضمومة كما في الآية الكريمة نفسها .

والمطلِع – بالكسر– وإن جاء شاذاً عن الباب والقياس ، إلا أنه المطرد الفصيح في الاستعمال ؛ أما أنه المطرد في الاستعمال ؛ فلأنه الأكثر والأشيع في كلامهم ، بخلاف " المطلَع" بالفتح . قال ابن منظور:

" والمطلَع بالفتح لغة ، وهو القياس ، والكسر الأشهر " [4] .

وأما أنه فصيح في الاستعمال ؛ فلوروده في القرآن الكريم الذي هو معيار البيان الفصاحة .

وقد أشار أبو حيان إلى أن " المطلِع – بالكسر– كان قياسياً ؛ لأن مضارعه كان " تطلِع" – بكسر اللام – ، وهي لغة قال الكسائي إنها ماتت في كثير من لغات العرب ، يعني ذهب من

---

(١) الكهف : ٩٠

(٢) انظر الإتحاف صـ ٢٩٤

(٣) المرجع السابق صـ ٢٩٤

(٤) اللسان " طلع" ، وانظر تاج العروس باب العين فصل الطاء .

يقول من العرب " تطلِع " بكسر اللام ، وبقي " مطلِع" بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس .[1]

ومما ورد في القرآن الكريم من هذه الألفاظ أيضاً قوله تعالى : (والذين اتخذوا مَسْجِداً ضِرَاراً)[2] ، حيث جاء اسم المكان (مسجد) على " مَفْعِل" – بالكسر – مع أن العين في المضارع مضمومة ، فكان قياس اسم المكان منه أن يأتي على "مفعَل" – بالفتح – ، على نحو ما سلف بيانه .

وقد التمس سيبويه في هذه الأسماء وجهاً للكسر يبعدها عن الشذوذ فقال في (المسجد) : " وأما المسجد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت مسجَد " [3].

فهو يرى – كما يقول أستاذنا الدكتور كحيل – أن هذه الأسماء لم يقصد منها الدلالة على زمان الفعل أو مكانه ، وإنما هي أسماء لأماكن خرجت عن مذهب الفعل ، فالمسجد مثلاً اسم مكان بُنِي للعبادة ، سُجِدَ فيه أو لا " [4].

والله أعلم .

---

(١) انظر البحر المحيط ١٦١/٦

(٢) التوبة : ١٠٧

(٣) الكتاب ٩٠/٤

(٤) انظر التبيان في تصريف الأسماء صـ ٩٢ ، وتصريف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي صـ ١٢٤

١٩٢٤

المبحث الثالث

الشذوذ في أبنية التكسير

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الشذوذ في أبنية القلة

المطلب الثاني: الشذوذ في أبنية الكثرة

المطلب الأول

الشذوذ في أبنية القلة

وفيه مسألتان :

المسألة الأولى: جمع "فَعْل" الصحيح العين، اسماً، على "أفعال" شذوذاً

المسألة الثانية: جمع " فَعْل" المعتل العين ، اسماً ، على "أفْعُل" شذوذاً

المسألة الأولى

جمع "فَعْل" الصحيح العين، اسماً، على " أفعال" شذوذاً

المطرد في كل اسم صحيح العين على وزن " فعل" أن يُكَسَّر في القلة على "أَفْعُل" . قال ابن برهان: " فالقياس في فَعْل بفتح الفاء وسكون العين وصحتها في الأسماء : أَفْعُل ، نحو: كلب وأكلب" (١).

فإذا جُمِعَ على خلاف ذلك فهو شاذ في القياس . قال سيبويه : " واعلم أنه قد يجيء في " فَعْل" : " أفعال" ، مكان " أَفْعُل" ... ، وليس ذلك بالباب في كلام العرب " (٢)

وصرح ابن عقيل بشذوذه فقال: " وأما جمع " فعل" الصحيح العين على أفعال فشاذ ، كفرخ وأفراخ " (٣).

---

(١) شرح اللمع ٥٣٢/٢ ، وانظر الكتاب ٥٦٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٤

(٢) الكتاب ٥٦٨/٣ باختصار .

(٣) شرح ابن عقيل ١١٧/٤ ، ومما ورد في كلامهم من جمع "فرخ" على " أفراخ" :

قول الحطيئة من كلمة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :

ماذا تقول لأفــراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفــر عليك ســلام الله يا عمر

ومما جاء في القرآن الكريم من جمع " فَعْل" الصحيح العين اسما على " أفعال" ، على خلاف الباب قوله تعالى:(تجري من تحتها الأنهار)[1] ، حيث جمع النهر - وهو اسم ثلاثي صحيح العين بزنة " فَعْل" - على أنهار ، وكان قياسه " أَنْهُر" .

ويمكن دفع هذا الشذوذ بجعل الأنهار في الآية الكريمة جمعا لـ "نَهَر"

بفتح العين، وهى لغة أخرى في النهر[2] ذكر أبو حيان[3] والزمخشري[4] أنها اللغة العالية فيه[5] . فيجمع الساكن الهاء على

= ومثل فرخ وأفراخ : زَند وأزناد ، ونهر وأنهار ، وشعر وأشعار ، وشخص وأشخاص . [انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١١٧/٤ هامش "٣"] .

(١) البقرة : ٢٥

(٢) جاء في القاموس المحيط : " النَّهْرُ ، ويحرّك : مجرى الماء ، والجمع أنهار، ونُهُر، ونُهُور، وأنهر".[انظر القاموس باب الراء فصل النون] ، واللسان "نهر".

(٣) البحر المحيط ١٠٩/١

(٤) انظر الكشاف ٢٥٨/١

(٥) ولم يقع النهر في القرآن الكريم إلا بفتح العين ، قال تعالى: (قال إن الله مبتليكم بنَهَر) [البقرة : ٢٤٩] ، وقال تعالى:(وفجرنا خلالهما نَهَراً) [الكهف : ٣٣] .

" أنْهُر" ، ومفتوحها على " أنهار" ، كما صرح به الجمل في حاشيته على الجلالين[1].

وهذا ما صرح به أبو حيان ، حيث حمل الأنهار في الآية الكريمة على أنها جمع لمتحرك العين فقال: " ... وعلى الفتح جاء الجمع أنهاراً قياساً مطرداً ؛ إذ " أفعال" في "فَعْل" الاسم الصحيح العين لا يطرد ، وإن كان قد جاءت منه ألفاظ كثيرة " [2].

وقال الشيخ عضيمة – رحمه الله – : " والأولى جعل (الأنهار) جمعاً لمتحرك العين ؛ حتى لا يلزم علة الخروج عن القياس ، إن جُعِلَ جمعاً لـ " نَهْر" بسكون العين " [3].

وعلى ذلك فلا شذوذ هناك ؛ لأن " أفعال" يطرد وينقاس في " فَعْل" – بفتح العين – ، كجَمَل وأجمال ، وسبب وأسباب ، ووتد وأوتاد ، كما نصَّ على ذلك الصرفيون[4] .

والله أعلم .

---

(١) ٣٠/١ ، وانظر المصباح المنير " نهر" .

(٢) البحر المحيط ١٠٩/١

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢ ج٤ ص٣٥٧

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٠٩/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٧٦٩ ، والهمع ٣٠٩/٣

المسألة الثانية

جمع فعل المعتل العين، اسما ، على أَفْعُل شذوذاً

سبق بيان أن الاسم الصحيح العين الذي على وزن " فَعْل" ، قياسه في القلة " أَفْعُل" . فإذا كان الاسم على وزن " فَعْل" لكنه معتل العين كان قياس تكسيره في القلة " أفعال" ، لا " أَفْعُل" ، نحو: ثوب وأثواب ، وبيت وأبيات ؛ وذلك لثقل الضمة على الواو والياء فيما لو جمع على " أَفْعُل" ، فقيل: أَثْوُب ، وأَبْيُت .

يقول سيبويه : " أما ما كان فَعْلا من بنات الياء والواو فإنك إذا كَسَّرته على بناء أدنى العدد كَسَّرته على " أفعال" ، وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس ، وإنما منعهم أن يبنوه على " أَفْعُل" ؛ كراهية الضمة في الواو ، فلما ثَقُلَ ذلك بَنَوْه على أفعال ، وله في ذلك أيضا نظائر من غير المعتل نحو أفراخ وأفراد ورَفْغ[1] وأرفاغ ، فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء ، كان هذا عندهم أولى " [2].

---

(١) الرَّفْغُ: أصل الفخِذ ، وكل مجتمع وسخ من الجسد ، ويُضَم.[انظر اللسان"رفغ"].

(٢) الكتاب ٥٨٦/٣ ، ٥٨٧ ، وانظر شرح المفصل٣٤/٥ ، وشرح الشافية٩٠/٢

وعلق السيرافي على كلام سيبويه شارحا فقال : " يعني لو بنوه على أفعل كقولهم كلب وأكلب ، لقالوا : سَوْط وأسْوُط ، فاستثقلت الضمة على الواو[1] ، فعدلوا إلى " أفعال" ، وقد عدلوا إليها فيما لا يثقل، كقولهم أفراد وأرفاغ ، فكيف فيما يثقل " [2].

ولذلك حكموا بالشذوذ على ما ورد من جمع "فَعْل" المعتل العين، اسماً في القلة على " أفْعُل" ، كقول الشاعر[3]:

لكل دهر قد لبست أثوباً [4]

حيث جمع " ثوب " على " أثْوُب " ، وكان القياس أثواب .

وقول الشاعر[5]:

كأنهم أسيف بيض يمانية [6]

---

(١) الضمة تستثقل على الواو في نحو " أثوب" أكثر من استثقالها على الياء في نحو " أبْيُت " ؛ لأن الياء والضمة بمنزلة ياء وواو ، أما الواو والضمة فهي معها بمنزلة واوين ، كما أوضحه ابن الأنباري . [انظر أسرار العربية صـ ١٧٩ بتصرف] .

(٢) انظر الكتاب ٥٨٧/٣ هامش "١" .

(٣) قيل إنه حميد بن ثور ، وقيل إنه معروف بن عبد الرحمن . [انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣٠٨/٤] .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٠٨/٤

(٥) لم يعرف . [انظر عدة السالك ٣٠٩/٤]

(٦) انظر أوضح المسالك ٣٠٩/٤

حيث جمع "سيف" على " أسْيُف" ، وكان القياس " أسياف" .

ومما ورد في القرآن الكريم من جمع " فَعْل" المعتل العين اسما على " أفْعُل" قوله تعالى : (أم لهم أعين يبصرون بها) [1]، حيث جمع "عين" – وهو اسم معتل العين – على " أفعل" ، وبابه "أفعال"[2]، لكنه جاء على " أفعل" ؛ منبهة على أنه الأصل ، كما أفاده ابن يعيش[3]

فجمع "عين" في الآية الكريمة على " أعين" وإن كان على خلاف الباب والقياس ، إلا أنه ليس على خلاف الفصاحة ؛ لأن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم كما أفاده بعض العلماء[4]

وعلى ذلك يكون مجيء " أفْعُل" جمعاً لـ " فعل" المعتل العين اسما في الآية الكريمة مما شَذَّ قياسا وفصح استعمالا ؛ لكثرة وروده في القرآن الكريم. ومن ذلك قوله تعالى:(وأعينهم تفيض

---

(١) الأعراف : ١٩٥

(٢) قال الفيومي : " وتجمع الباصرة على أعين ، وأعيان ، وعيون " . انظر المصباح المنير "عين" .

(٣) انظر شرح المفصل ٣٤/٥

(٤) وهو بهاء الدين السبكي فيما نقله عنه السيوطي في المزهر ١٨٨/١

من الدمع حزنا)[1] وقوله تعالى:(ولو نشاء لطمسنا على أعينهم)[2]، وقوله تعالى: (وتَلَذُّ الأعين)[3] ، وقوله تعالى:(سحروا أعين الناس)[4] ، إلى آخر ما ورد من ذلك في القرآن الكريم وهو كثير ، ويكون ذلك مما جاء على خلاف الباب ؛ تنبيهاً على أنه الأصل ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

(١) التوبة : ٩٢

(٢) يس : ٦٦

(٣) الزخرف : ٧١

(٤) الأعراف : ١١٦

المطلب الثاني

الشذوذ في أبنية الكثرة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: جمع " فَعِيلة " على " فُعُل" شذوذاً

المسألة الثانية: جمع "فَعْلاء" ، وصفاً ،(مقابل "أفعل") على " فِعال" شذوذاً

المسألة الثالثة: "فُعَلاء" جمعاً لـ" فاعل" ، وصفاً، شذوذاً

المسألة الرابعة: جمع " فَعْل" على " فَعِيل" شذوذاً

المسألة الأولى

جمع " فَعِيلة" على " فُعُل" شذوذاً

المطرد في كل اسم رباعي ، مؤنث ، ثالثه مدة ، سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وصحيفة وحلوبة ، أو بالمعنى كشمال وعجوز، أن يجمع على " فعائل" . **يقول سيبويه:** " وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف ، وفيه هاء التأنيث ، وكان (فعيلة) فإنك تُكَسِّره على (فعائل) ، وذلك نحو صحيفة وصحائف ، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب ، وسفينة وسفائن ، وحديدة وحدائد ، وذا أكثر من أن يحصى " (١).

فإذا جمع نحو ذلك على خلاف ذلك كان مخالفا للقياس ، وحفظ ولم يقس عليه ، كجمعهم صحيفة على صحف ، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: (أم لم يُنَبَّأ بما في صُحُفِ موسى)(٢)،

---

(١) الكتاب ٣ /٦١٠ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ٧٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١٣٢/٤ ، وأوضح المسالك ٣٢١/٤ ، وشرح الأشموني ١٤١/٤، والهمع ٣٢٤/٣

(٢) النجم : ٣٦

وقوله تعالى:(في صحف مكرمة)[1] ، وقوله تعالى:(صحف إبراهيم وموسى)[2]

يقول ابن عصفور : " فأما فعيلة فتجمع على فعائل ، نحو صحيفة وصحائف ، وعلى فُعُل شاذا ، نحو سفينة وسفن وصحيفة وصحف " [3].

وقد وُجِّهَ شذوذ جمع " صحيفة " على " صحف " بأنهم قد يجمعون مثل ذلك جمع ما لا هاء فيه مقدرين الهاء ساقطة .

يقول ابن يعيش :

" وربما قالوا سُفُن وصُحُف ، فكَسَّرُوه على فُعُل ، وشبهوه بـ قَلِيب[4] وقُلُب، كأنهم لم يعتدوا بالهاء وجمعوا سفيناً وصحيفاً على

---

(١) سورة عبس : ١٣

(٢) الأعلى : ١٩

(٣) شرح الجمل ٥٣٢/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم صـ٧٧١ ، والتسهيل والمساعد عليه ٤١٧/٣ ، ٤١٨ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ ، ٣١٣ ، والقاموس المحيط باب الفاء فصل الصاد ، والهمع ٣١٢/٣

(٤) القَلِيبُ عند العرب : البئر العادية القديمة ، مطوية كانت أو غير مطوية ، والجمع : قُلُب ، مثل " بَرِيْد وبُرُد " . [انظر المصباح المنير " قلب"] .

١٩٣٦

سفن وصحف، كما قالوا : " جَفْرَة وجِفَار[1] ، فقدَّروا الهاء ساقطة، وجمعوه جَمْعَ ما لا هاء فيه حتى كأنهم جمعوا جَفْراً، فاعرفه"[2].

وهكذا يوجه ابن يعيش جمع صحيفة على صحف ، على خلاف الباب ، ويرده إلى سنن العرب وطرائقهم في الكلام .

ثم إن المتأمل في استعمال "صحف" في القرآن الكريم جمعاً لـ " صحيفة " ، على خلاف القياس ، يدرك أن ذلك أنسب وأفصح من استعمال " صحائف " على القياس ؛ وذلك لخفة هذا البناء وتلك الصيغة ؛ لقلة حروفها وانسجامها مع جارتها في كل سياق وردت فيه كما لا يخفى على متأمل ، بخلاف صحائف التي لم ترد في القرآن الكريم في آية واحدة ، مع أنها القياس في جمع "صحيفة" . وصدق من قال: إن مخالفة القياس إنما تخل بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم .

والله أعلم .

---

(١) قال ابن منظور: " الجفر من أولاد الشاء إذا عظُم واستكرش ، قال أبو عبيد: إذا بلغ ولد المعزى اربعة أشهر ، وجفر جنباه ، وفُصِل عن أمه ، وأخذ في الرعي فهو جَفْرٌ ، والجمع : أجفار ، وجِفار ، وجَفَرَة ، والأنثى جَفْرَة ". [انظر اللسان " جفر"]

(٢) شرح المفصل ٤٥/٥ ، وانظر الكتاب ٦١٠/٣

المسألة الثانية

جمع " فَعْلاء"، وصفاً، (مقابل "أفعل") على" فِعال" شذوذاً

المطرد في كلام العرب أن كل وصف جاء على " فعلاء"، مقابل " أفعل" ، يجمع في الكثرة على " فُعْل" ، نحو: حمراء وحُمْر، وخضراء وخُضْر . **يقول ابن الناظم** : " من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو مطرد في كل وصف على " فعلاء" مقابل " أفعل" ، نحو: حمراء وحمر " (١).

فإن جمع نحو ذلك على خلاف ذلك كان شاذاً في القياس ، كجمعهم "عجفاء" على "عجاف" . ومنه قوله تعالى:(يأكلهن سبع عجاف)(٢)، حيث جمع " عجفاء " (وهو وصف على فعلاء مقابل أفعل) على" عجاف " ، وكان القياس "عُجْف" .

يقول الفيروزابادي: " العَجَفُ محركة: ذهاب السمن، وهو أعجف ، وهي عجفاء ، والجمع "عجاف" شاذ ؛ لأن أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال " (٣).

---

(١) شرح الألفية صـ٧٧٠ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤، وشرح ابن عقيل ١١٩/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤

(٢) يوسف : ٤٣

(٣) القاموس المحيط باب الفاء فصل العين ، وانظر البحر المحيط ٣١٢/٥

وقد وُجِّهَ جمع "عجفاء" على "عجاف" في الآية الكريمة بأنه من باب حمل اللفظ على نقيضه ، وهو سمان .

يقول الشوكاني: " والعجاف جمع عجفاء ، وقياس جمعه عُجْف ؛ لأن فعلاء وأفعل لا تجمع على فِعَال ، ولكنه عدل عن القياس ؛ حملاً على سمان " [١].

ويجوز أن يحمل "عجاف" في الآية الكريمة أيضاً على أنه من حمل اللفظ على نظيره وهو " ضِعَاف " ، كما ذكره الفيومي في المصباح [٢] .

فلما كانت السمينة ضد العجفاء ، وكانت الضعيفة نظيرتها (والسمينة والضعيفة يجمعان قياساً على سِمَان وضِعَاف) جاز أن يحمل "عجفاء" على نقيضه – أو على نظيـره – ، فيجمع جمعه ، على دأبهم – كما يقول الزمخشري[٣] – في حمل النظير على النظير ، والنقيض على النقيض . كما سلفت الإشارة إليه .[٤]

والله أعلم .

---

(١) فتح القدير ٣٠/٣ ، وانظر البحر المحيط ٣١٢/٥ ، والكشاف ٣٢٣/٢ ، والقاموس المحيط باب الفاء فصل العين .

(٢) انظر المصباح المنير " عجف " .

(٣) الكشاف ٣٢٣/٢

(٤) انظر صـ ١٥ ، ١٦

المسألة الثالثة

" فُعَلاء" جمعاً لـــ " فاعل" ، وصفاً ، شذوذا

من أبنية الكثرة :" فُعَلاء" ، وقد ذكر الصرفيون أن هذا البناء يطرد جمعاً لفعيل، وصفاً لمذكر عاقل، بمعنى فاعل، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، نحو: ظريف وظرفاء ، وكريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء .[1]

ولذلك حكموا على "عقلاء" و"صلحاء" و"جهلاء" ونحو ذلك مما جاء جمعاً لـــ " فاعل" ، بأنه مخالف للباب والقياس .

قال أبو حيان : " وليس فعلاء باب فاعل " [2] .

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:(والشعراء يتبعهم الغاوون)[3]. قال المبرِّد : " فأما قولهم ... شاعر وشعراء فمجموع على غير بابه " [4]

وفى توجيه مجيء ذلك على خلاف الباب يقول ابن خالويه :

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ ، ١٨٦١ ، وشرح ابـن عقيـل ١٣٠/٤ ، وأوضح المسالك ٣٢٠/٤

(٢) البحر المحيط ١٠٢/١ ، وانظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٦٦٩/٢

(٣) الشعراء : ٢٢٤

(٤) المقتضب ٥٠٠/١

" وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء ، وفُعَلاء جمع فعيل لا فاعل ؛ لأن من العرب من يقول شَعُرَ الرجلُ ، إذا قال شعراً ، كما يقال شَعَرَ ، ومن قال " شعُر" فالقياس أن يجيء الوصف على فعيل [نحو شَرُفَ فهو شريف][1]، فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بـــ" شعير"، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل. وهذا دقيق جدا فاعرفه ؛ لأني لا أعلم أنه استخرجه أحد " [2].

ومما جاء في القرآن الكريم أيضاً من " فُعَلاء" جمعاً لـــ " فاعل" قوله تعالى: (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)[3] ، حيث جمع "عالم" على " علماء" ، على خلاف الباب .

ويمكن دفع الشذوذ هنا بجعل " العلماء" جمعاً لـــ "عليم" ، لا جمعاً لـــ "عالم" ، وبهذا صرح ابن خالويه – رحمه الله – حيث قال:

" وأما علماء فليس جمعاً لـــ "عالم" ، ولكنهم قالوا : رجل عالم ، وعليم، وعلامة ، فعلماء جمع عليم " [4].

---

(١) ما بين المعقوفين من المصباح المنير " شعر" .

(٢) انظر كتاب ليس في كلام العرب صـــ ٣٥٧ بتصرف يسير في العبارة .

(٣) فاطر : ٢٨

(٤) ليس في كلام العرب صـــ٣٥٧

ولعل مما يقوي ذلك ويرشحه أن هذا الوصف (عليم) لا يكون لعالم أى عالم ، بل لمن أبحر في العلم وملك ناصيته حتي صار دليله إلى معرفة الله تعالى وخشيته ، فهو حينئذ عليم لا عالم ، و"عليم" يجمع قياساً على "علماء" . وعلى ذلك يكون هذا البناء في الآية الشريفة جارياً على الأصل والباب .

ومما جاء في القرآن الكريم أيضا من " فُعَلاء" جمعاً لـــ "فاعل" على خلاف الباب قوله تعالى: (وادعوا شهدائكم من دون الله إن كنتم صادقين)[1] ، حيث جمع " شاهد" على " شهداء" ، على خلاف الباب .

ويمكن دفع الشذوذ هنا أيضاً بجعل الشهداء جمعاً لـــ " شهيد" ، لا جمعاً لـــ " شاهد" . ذهب إلى ذلك أبو حيان واستحسنه حيث قال : " الشهداء جمع شهيد ؛ للمبالغة ، كعليم وعلماء ، ولا يبعد أن يكون جمع شاهد ، كشاعر وشعراء ، وليس فُعَلاء باب فاعل" [2].

ثم قال رحمه الله بعد ذلك مستحسناً جعله جمع " شهيد" ، لا "شاهد" :

" وكونه جمع (شهيد) أحسن من جمع (شاهد) ؛ لجريانه على قياس جمع فعيل نحو هذا ، ولما في فعيل من المبالغة ، وكأنه أشار إلى

---

(١) البقرة : ٢٣

(٢) البحر المحيط ١٠٢/١

أن يأتوا بشهداء بالغين في الشهادة ، يصلحون أن تقام بهم الحجة"[1].

ولعل مما يقوى حمل شهـداء في الآية الشريفة على أنهـا جمـع " شهيد" ، لا " شاهد" قوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإنْ لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان ممن ترضون من الشهداء)[2] ؛ فقوله تعالى (ممن ترضون من الشهداء) بعد قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) يَنُصُّ بوضوح على أن واحد الشهداء شهيد ، لا شاهد ؛ حيث لم يقل واستشهدوا شاهدين . وعلى ذلك فلا شذوذ هنالك .

والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ١٠٦/١

(٢) البقرة : ٢٨٢

المسألة الرابعة

جمع " فَعْل" على " فعيل " شذوذاً

سبق بيان أن " فَعْل" ، الاسم الصحيح العين ، يُكَسَّر في القلة على " أفْعُل"[1]. فإذا أريد تكسيره في الكثرة فإنه يُكَسَّر قياساً على " فِعال" ، واطرد مجيئه أيضاً على " فُعُول" .

يقول سيبويه : " أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان فَعْلاً ، فإنك إذا ثلثته إلى أن تُعَشِّرَه ، فإن تكسيره أَفْعُل ، ... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجئ على فِعال ، وعلى فُعُول ، وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال ، وأما الفُعُول فنُسُور وبُطُون" [2].

فإذا جُمِع " فَعْل" في الكثرة على خلاف ذلك فهو شاذ في القياس. **يقول سيبويه**: " ... وربما جاء فَعِيلاً، وهو قليل، نحو الكليب والعبيد "[3]

وصرح ابن يعيش بشذوذه فقال : " فمن الشاذ تكسيرهم " فَعْلاً " في القلة على " أفعال" ... ، وقد جاء الكثير على " فُعْلان" بضم الفاء ، قالوا: ظهر وظُهْران ، وبطن وبُطْنان ... وقد جاء

---

(١) انظر صـ ٣٣

(٢) الكتاب ٥٦٧/٣ ، وانظر شرح المفصل ١٥/٥

(٣) الكتاب ٥٦٧/٣

أيضاً على " فَعِيل" ، قالوا : عبد وعبيد ، وكلب وكليب ... ، وذلك كله قليل شاذ لا يقاس عليه " [1] .

وقد وقع خلاف بين النحاة في " فَعِيل" ، هل هو جمع أو اسم جمع ؟ والذي صححوه أنه إذا ذُكِّرَ كان اسم جمع ، وإذا أُنِّثَ كان جمعاً .

قال ابن مالك : " وما كان على وزن (فعيل) ، فهو جمعٌ إن أُنِّث كـ (عَبِيد) و(حَمِير) ، واسمُ جمعٍ إن ذُكِّر كـ (كليب) و(حجيج) " [2].

ولذلك رجح ابن عقيل القول بأن "عبيد" جمعٌ ؛ مستدلاً بلزوم التأنيث فيه ، وضَعَّفَ القول بأنه اسم جمع ؛ لأنه لم يسمع فيه التذكير ، إذ يقال: هي العبيد ، ولا يقال : هو العبيد .[3]

وممن رجح القول بأن "عبيد" جمعٌ ، وليس اسم جمع أبو حيان حيث قال : " أما عبيد فالأصح أنه جمع ... " [4].

---

(١) شرح المفصل ١٦/٥ ، ١٧ باختصار

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٨٥/٤

(٣) انظر المساعد ٤٣٧/٣ بتصرف اختصار .

(٤) البحر المحيط ٥٠٥/٢

وقد وقع في القرآن الكريم جمع " فَعْل" في الكثرة على "فعيل"، على غير المطرد في كلامهم ، قال تعالى: (وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ)[1] ، وقوله تعالى:(وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ)[2] ، وقوله تعالى:(وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ)[3] ، حيث جمع "عبد" على " عبيد" ، وكان قياسه وبابه أن يجمع على "عباد" .

وقد وُجِّهَ استعمال " فعيل" في هذه الآيات الكريمة مكان "فِعال" بأنه جاء كذلك ؛ مراعاة للفواصل .

يقول أبو حيان: " وأما (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ) ، فحسَّن مجيئه هنا وإن لم يكن مقيساً أنه جاء لتواخي الفواصل ، ألا ترى أن قبله (أولئك يُنَادَوْنَ من مكان بعيد) ، وبعده (قالوا آذنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيد) ، فحسَّن مجيئه بلفظ العبيد مواخاة هاتين الفاصلتين ، ونظير هذا قوله في سورة ق : (وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ)[3] ؛ لأن قبله (قَالَ لا تَخْتَصِمُوْا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ

---

(١) آل عمران : ١٨٢

(٢) فصلت : ٤٦

(٣) سورة ق : ٢٩

بِالوَعِيدِ)[1] ، وبعده (يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ)[2] . [3]

ومما حسَّن كذلك استعمال " عبيد " في هذه الآيات الشريفة مكان "عباد" ، أن العبيد إذا أضيف إلى الله تعالى كان أعم من العباد، كما أفاده الراغب في مفرداته[4] . فالعبيد إذاً في غاية الكثرة، ولذلك حَسُنَ استعماله هنا ؛ ليناسب الكثرة المنفية في صيغة "ظلام" قبله .

ويبين ذلك أوضح بيان أنه تعالى قال : (عَلاَمُ الْغُيُوبِ)[5] ، فقابل صيغة " فَعَّال" بالجمع ، وقال في آية أخرى:(عَالِمُ الغَيْبِ)[6]، فقابل صيغة " فاعل" ، الدالة على أصل الفعل بالواحد .[7]

ولعل هذا يكشف لنا عن وجه آخر من وجوه فصاحة القرآن الكريم، حيث إن الأمر لم ينته عند حَدٍّ تناسب وتواخي الفواصل

---

(١) سورة ق : ٢٨

(٢) سورة ق : ٣٠

(٣) البحر المحيط ٥٠٦/٢

(٤) صـ ٣٣١

(٥) من الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٦) من الآية ٢٦ من سورة الجن .

(٧) انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٠١/٢

بعضها مع بعض ، بل تجاوز ذلك إلى تناسب وتواخي اللفظ مع جاره ، وهذا مما يتفرد به القرآن الكريم ، ولا يكاد يوجد في كلام آخر .

وعلى ذلك فجمع "عَبْد" في هذه الآيات الكريمة على " عبيد" وإن كان شاذاً في القياس ، إلا أنه فصيح في الاستعمال ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

١٩٤٨

الفصل الثاني

ما خالف القياس الصرفي في الأفعال

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى: فتح أول المضارع من الماضي الرباعي شذوذاً

المسألة الثانية: فتح عين مضارع " فَعَلَ " شذوذاً

المسألة الثالثة: حذف أحد أصول الكلمة عند صياغة الأمر شذوذا

المسألة الرابعة: كسر فاء الأجوف الواوي عند إسناده إلى الضمائر المتحركة شذوذاً

المسألة الأولى

فتح أول المضارع من الماضي الرباعي شذوذاً

يقول الصرفيون إن المضارع يفتح أوله إذا كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ، فالأول نحو " يضرب" ، والثاني نحو " ينطلق"، أما إذا كان الماضي على أربعة أحرف فإن المضارع منه يكون بضم أوله ، سواء كانت أحرف الماضي الأربعة أصولاً، نحو " دحرج يدحرج " ، أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو " أكرم يكرم" ، فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله : كَرُمَ .[1]

ويوجهون ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم ، وما زاد على الرباعي ثقيل ، فاختاروا الفتح ؛ لخفته للكثير ، والثقيل والضم للقليل .[2]

وكل ما جاء على خلاف ذلك حكموا بشذوذه ومخالفته للقياس، وقد جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى:(ولا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُم)[3]،

---

(١) انظر المساعد ٥٩٧/٢ ، والهمع ٢٧٣/٣، والمغني في تصريف الأفعال للدكتور عضيمة صـ ١٦٢ ، ١٦٣

(٢) انظر الهمع ٥٧٣/٣ ، والمغني في تصريف الأفعال صـ١٦٣

(٣) يونس : ٦٥

في قراءة الجمهور[1]، حيث فتح حرف المضارعة ، مع أن الماضي رباعي، وهو " أحزن" .

نقل السيوطي في المزهر[2]عن الفارابي قوله في ديوان الأدب: " يقال أحزنه يَحْزُنهُ ، قال تعالى:(ولا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ)[3] ، وهذا شاذ ، وكان القياس: يُحْزِنْكَ " .

ويمكن دفع هذا الشذوذ بجعل المضارع في الآية الكريمة من "حَزَنَ" الثلاثي ، لا من " أحزن" الرباعي ، وهي لغة فاشية .

قال العلامة الجمل في " حَزَنَ" و" أحزن" : " ... والحق أنهما لغتان فاشيتان ؛ لثبوتهما متواترتين " [4].

وجاء في اللسان: " تقول: حَزَنَنِي يَحْزُنُنِي حزناً ، فأنا محزون ، ويقولون: أحزنني فانا مُحْزَن ، وهو مُحْزِن " [5].

---

(١) وقرأ نافع (يُحْزِنْكَ) ، بالضم ، من " أحزن" ، في جميع القرآن ، إلا في قوله تعالى: (لا يحزنهم الفزع الأكبر) [الأنبياء : ١٠٣] ، فقرأه بالفتح من " حَزَنَ " كقراءة الجماعة في جميع القرآن . [انظر البحر المحيط ١٢١/٣] .

(٢) ٢٣٠/١

(٣) يونس ٦٥

(٤) الفتوحات الإلهية ٣٣٨/١

(٥) اللسان " حزن"

قال النحاس فيما نقله عنه القرطبي:"والأولى أفصح اللغتين"[1]. وذكر ابن القطاع أن " حَزَنَنِي" لغة قريش ، و" أحزنني" لغة تميم .[2] ، وعلى ذلك فلا شذوذ .

وحتى إذا جعل المضارع في الآية الشريفة من " أحزن" الرباعي ، فإن ذلك يكون من الجمع بين اللغتين المشار إليهما آنفاً .

حُكِي عن أبي زيد أنه قال: سألت من يقول في الماضي "أحزنني"، فقال في المضارع : " يَحْزُنُنِي" ، فهذا قد وافق في المضارع من قال: " حَزَنَنِي" ، وخالفه في الماضي فقال : "أحزنني" .[3]

وغير منكور في كلامهم أن يؤخذ بعض اللغات من بعض ، كما ذكره الفراء وغيره من علماء العربية[4].

والله أعلم .

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٨٥

(٢) الأفعال لابن القطاع ١/٢٠٢

(٣) انظر المنصف ١/٢٥٧

(٤) انظر المزهر ١/٢٦٤ ، ٢٦٥

١٩٥٢

المسألة الثانية

فتح عين مضارع " فَعَلَ" شذوذاً

ذكر الصرفيون أنه لا يأتي في كلام العرب " فَعَلَ يَفْعَل" بفتح العين في الماضي والمضارع ، إلا أن تكون العين أو اللام حرفاً حلقياً ، نحو: زَأَرَ يَزْأَرُ ، وقرأ يقرأ . فإذا جاء مضارع " فَعَلَ" – بفتح العين – على " يفعَل" – بفتحها أيضاً ، دون أن يكون حلقي العين أو اللام فهو شاذ .

يقول ابن مالك : " ولا تفتح عين مضارع " فَعَلَ" دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقية ، بل تكسر أو تضم تخييراً إن لم يشتهر أحد الأمرين " (١).

وإنما اشترطوا في مضارع " فَعَلَ" إذا جاء على " يفعَل" أن يكون حلقي العين أو اللام ؛ طلباً لتخفيف ثقلِ حرف الحلق من حيث المخرج ، وذلك لأن حروف الحلق مستفلة، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق ؛ لأن الفتحة من

---

(١) التسهيل بشرح المساعد عليه ٢/٥٩٣ ، وانظر شرح المفصل ٧/١٥٣ ، والهمع ٣/٢٧١ ، وحاشية الصبان ٤/٢٤٠

الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق؛ لتناسب الأصوات ؛ وليكون العمل من وجه واحد .[1]

ومما جاء في القرآن الكريم من " فَعَلَ يَفْعَل" – بفتح العين في الماضي والمضارع – غير حلقي العين أو اللام قوله تعالى: (ويَذَرَكَ وآلهتك)[2] ، حيث جاء مضارع " وَذَرَ" [3] – بفتح العين– على " يَذَر"

بفتحها أيضاً ، دون أن تكون هي أو اللام حرفاً حلقياً .

وقد وُجِّهَ ذلك بأنه جاء هكذا ؛ حملا له على نظيره وهو " يَدَع" ؛ لاتفاقهما في المعنى ، وإن لم يكن في " يذر" حرف حلقي[4]، وهم يحملون الشئ على نظيره ، كما يحملونه على نقيضه ، كما سلفت الإشارة إليه .[5]

---

(١) انظر شرح المفصل ١٥٣/٧

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة الأعراف .

(٣) هذا الماضي غير مستعمل في كلامهم، استغنوا عنه بـ " ترك" ؛ طلباً للتخفيف؛ وذلك لثقل الواو اوله، كما نقله السيوطي عن ابن درستويه.[انظر المزهر٤٦/٢]

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٥٦/٢ ، والمساعد ٥٩٣/٢ ، والأفعال لابن القطاع ١١/١

(٥) انظر صـ ١٥ ، ١٦ ، ٤١ ، ٤٢

وقيل إن أصل الماضي : وَذِر – بالكسر – يَذَر ، مثل وَسِعَ يَسَع ، إلا أنه أُميت ماضيه [1]. وعلى ذلك فلا شذوذ فيه ، بل هو على الباب والقياس؛ لأن " فَعِلَ" – بكسر العين– بابه " يَفْعَل" – بفتح العين– نحو: علِم يعلَم ، كما نَصَّ على ذلك الصرفيون .[2]

ومما جاء في القرآن الكريم أيضاً من " فَعَلَ يَفْعَل" – بفتح العين في الماضي والمضارع – غير حلقي العين أو اللام قوله تعالى: (ويأبَى الله إلا أن يتم نوره)[3]، حيث جاء مضارع " أَبَى" – بفتح العين– على "يأبَى" بفتحها أيضاً دون أن تكون هي أو اللام حرفاً حلقياً .

يقول ابن الشجري : " وقولهم: " أَبَى يأبَى " مما شذ عن القياس ؛ لمجيئه على " فَعَلَ يَفْعَلُ" ، بفتح العين من الماضي والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق ، وكان قياسه: يأبِي ، مثل يأتي " [4].

---

(١) انظر الأفعال لابن القطاع ١١/١

(٢) انظر الممتع ١٧٣/١ ، والهمع ٢٧٢/٣ ، والمغني في تصريف الأفعال ص١٨٢

(٣) التوبة : ٣٢

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١ ، وقد جاء على القياس فيما أنشده أبو زيد : " يا إبلي ما ذامه فَتَأْبِيَه " . [انظر اللسان " أبى" ، باختصار] .

وقد وَجَّهَ ابن الشجري ذلك بأنه من باب الحمل على النظير، حيث حملوا " أبَى" على " مَنَعَ" ؛ لأن الإباء والمنع نظيران، فحملوه على نظيره ، كما حملوا " يذر" على " يدع" .(١)

ووَجَّهه سيبويه بأنهم شبهوه بقرأ يقرأ (٢) ، أو أنهم ضارعوا به " حَسِبَ يحسِب" ، ففتحوا كما كسروا .(٣)

وجعله ابن جني من تداخل اللغتين، واستنكر أن يُعَدّ ذلك شاذاً، فقال فيما جاء على " فَعَلَ يفعَل" – بالفتح – غير حلقي العين أو اللام ما نصه:

" اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً ضَعُفَ نظرهم ، وخفَّتْ إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخَرة من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١

(٢) أي أنهم فتحوا عين المضارع في " يأبَى" مع أنها في الماضي مفتوحة كذلك ؛ من أجل تشبيه ما الهمزةُ فيه أُولَى بما الهمزةُ فيه أخيرة ، كما أفاده السيرافي في تعليقه على كلام سيبويه . [انظر الكتاب ١٠٦/٤ هامش "١"] .

(٣) انظر الكتاب ١٠٥/٤ بتصرف يسير ، والأصول ١٠٤/٣ ، واللسان " أبى" .

ما كان ينبغي أن يحفظوه ، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء ... من " فَعَلَ يفعَل" وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً ، نحو: قَلَى يقلَى ، وسلى يسلى ، وجبى يجبى ، وركن يركن ، وقنط يقنط ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ، هكذا ينبغي أن يعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب " (١).

وبيان ذلك أنهم قالوا : " أَبَى يَأْبِي" – بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع –، كأتى يأتي(٢). وحكى ابن سيده – رحمه الله – أن قوماً قالوا في الماضي : " أَبِي" – بكسر العين – ، من

---

(١) الخصائص ١/٣٧٤،٣٧٥ باختصار. وقد بيَّن – رحمه الله – كيف أن ذلك أشبه بحكمة العرب فقال : " وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثُل إنما هو لإفادة الأزمنة ، فجُعِل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان ...وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغةَ المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو: سلى يسلى ، وقلى يقلى ، ونحو ذلك مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره ، ومحكوماً عليه بواجبه " . [انظر الخصائص ١/٣٧٥ ، ٣٧٦ باختصار] .

(٢) انظر اللسان " أبى" .

١٩٥٧

باب "علم" ، فـ " يَأْبَى" بفتحها على لغتهم جارٍ على القياس ، كنسِي ينسى .[1]

فإذا كان الأمر كذلك جاز أن يكون قولهم : " أَبَى يَأْبَى " – بالفتح فيهما – من باب تداخل اللغتين، بمعنى أن من قال " أَبَى" – بالفتح – فإنه يقول " يأبِي" – بالكسر – ، ومن قال " أبِي" – بالكسر – فإنه يقول " يأبَى" – بالفتح – ثم تلاقى أصحاب اللغتين، فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضَمَّه إلى لغته ، فتركبت هناك لغة ثالثة ، كأن من يقول " أَبَى" ، أخذ مضارع من يقول " أبِي" ، فصار في لغته " أَبَى يأبَى" ، وهذا هو معنى تداخل اللغتين كما أوضحه ابن جني[2] – رحمه الله تعالى– .

وإذا كان الأمر كذلك يكون القرآن الكريم قد استعمل من كل لغة أفصحها، فيكون قد استعمل الماضي (أَبَى) – بالفتح – من لغة من يقول " أَبَى يأبِي" – بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، قال تعالى: (فسجدوا إلا إبليس أَبَى)[3]، ويكون قد استعمل المضارع (يأبَى)– بالفتح–

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١/١٢٣ هامش "١" .

(٢) انظر الخصائص ١/٣٧٦

(٣) طه : ١١٦

من لغة من يقول " أبِي يأبَى" – بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، قال تعالى: (ويأبى الله إلا أن يتم نوره)[1] . فيما يمكن أن يكون بياناً لوجه آخر من وجوه فصاحة ذلك الكتاب المبين ، وصدق الله العظيم حيث يقول : (لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين)[2].

وليس المضارع " تَركَنُ" في قوله تعالى : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا)[3]، وفي قوله سبحانه :(لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً)[4] ، مما جاء على " فَعَلَ يفعَل" – بالفتح فيهما – شذوذاً ؛ لأن ماضيه "ركِنَ" – بالكسر– على الأفصح في كلامهم ، و"فَعِلَ" – بكسر العين– بابه " يفعَل" بفتحها ، كما سلف بيانه .[5]

قال العكبري في قول الله تعالى: (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا) :

---

(١) التوبة : ٣٢

(٢) النحل : ١٠٣

(٣) هود : ١١٣

(٤) الإسراء : ٧٤

(٥) انظر صـ ٥٣

١٩٥٩

" يُقرأ بفتح الكاف ، وماضيه على هذا " ركِنَ" بكسرها ، وهي لغة"[1].

وقال أبو حيان في "ركِنَ" بالكسر: " ... وهي لغة قريش " [2].
ونقل عن الأزهري أنها هي اللغة الفصحى " [3].

وثمت قول آخر في ماضي " يركَن" بالفتح ، ذكره العكبري في إملائه فقال : " ... وقيل ماضيه على هذا بفتح الكاف ، ولكنه جاء

على " فَعَلَ يفعَل" بالفتح فيهما وهو شاذ " [4].

وهذا البناء (ركَنَ يركَن ، بالفتح فيهما) حكاه أبو عمرو الشيباني ، كما في اللسان وغيره .[5]

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٤٧/٢ و ٩٥/٢ ، وانظر البحر المحيط ٢٦٩/٥

(٢) البحر المحيط ٢٦٩/٥

(٣) البحر المحيط ٢٦٩/٥ ، وانظر التهذيب باب الكاف والراء، مادة "ركن".

(٤) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٤٧/٢

(٥) انظر اللسان " ركن" ، والصحاح باب النون فصل الراء ، والتهذيب باب الكاف والراء ، مادة " ركن" .

وحتى على أن ماضي " يركَن" بالفتح هو "ركَنَ" بالفتح أيضاً ، فلا شذوذ فيه ؛ لأنه يجوز أن يكون من باب تداخل اللغات . قال الجوهري فيما حكاه أبو عمرو من " ركَنَ يركَن" بالفتح فيهما : " إنما هو على الجمع بين اللغتين " (١).

وقال الرضي: " وركَنَ يركَن كما حكاه أبو عمرو من التداخل"(٢).

وقال العكبري: " ... وقيل اللغتان متداخلتان ، ذلك أنه سُمِعَ ممن لغته الفتح في الماضي فتحُها في المستقبل ، على لغة غيره ، فنطق بها على ذلك " (٣).

وهذا البناء (ركَنَ يركَن ، بالفتح فيهما) مما استنكر ابن جني أن يُعَدَّ في الشذوذ، حيث قال: "... ألا تراهم كيف نكروا في الشذوذ ما جاء من " فَعَلَ يفعَل" ، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو... ركَنَ يركَن ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ... " (٤)

---

(١) الصحاح باب النون فصل الراء .

(٢) شرح الشافية ١٢٥/١

(٣) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٤٧/٢

(٤) الخصائص ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ باختصار .

١٩٦١

ولا ينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض كما سلف بيانه.[1]

وليس المضارع (يَقْنَطُ) في قوله تعالى:(ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالــون)[2] ، وفي قوله تعالى: (إذا هم يقنطــون)[3] ، وفي قوله سبحانه:(لا تقنطوا من رحمة الله)[4]، مما جاء على " فَعَلَ يفعَل" – بالفتح فيهما – شذوذاً ؛ لأن ماضيه " قَنِطَ" – بالكــسر– . و"فَعِلَ" بكسر العين بابه " يفعَل" – بفتحها ، كما سلف بيانه .

وقرئ " يقنَط" في القرآن الكريم بكسر النون، على أن ماضيه " قَنَطَ" – بالفتح – . **يقول الشيخ الطاهر ابن عاشور في قــول الله** تعالى:(إذا هم يقنطون) : " وقرأ الجمهور " يقنَطون" ، بفتح النون، على أنه مضــارع " قَنِطَ" ، من باب " حَسِبَ" ، وقرأه أبو عمــرو والكسائي بكسر النون على أنه مضارع " قَنَطَ " من باب " ضرب"، وهما لغتان فيه " [5].

---

(١) انظر صـــ ٥١

(٢) الحجر : ٥٦

(٣) الروم : ٣٦

(٤) الزمر : ٥٣

(٥) التحرير والتنوير ١٠/١٠١

قال أبو عمرو بن العلاء فيما نقله عنه الأزهري : " وهما لغتان جيدتان : قَنِطَ يقنَط ، وقَنَطَ يقنِط ، قنوطاً في اللغتين " (١).

وعلى ذلك فلا شذوذ في قوله تعالى:(ومن يَقْنَطُ من رحمة ربه إلا الضالون) ، وفي نظائره في القرآن الكريم ، اللهم إلا إذا حُمِلَ على ما حُكِي من قولهم : قَنَطَ يقنَط بالفتح فيهما(٢) فيكون بذلك قد جاء على خلاف الباب ؛ لعدم كون عينه أو لامه حرفاً حلقياً .

وحتى إذا حُمِل على ذلك فإنه يكون من باب الجمع بين اللغتين .

يقول ابن جني مستنكراً عَدَّ ذلك في الشذوذ : " ... وكذلك حال قولهم : " قَنَطَ" ، إنما هو لغتان تداخلتا ، وذلك أن قَنَطَ يقنِطُ لغة ، وقَنِطَ يقنَطُ أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال قَنَطَ : يقنَطُ " (٣).

وإذا كان الأمر كذلك يكون القرآن الكريم قد استعمل أيضاً من كل لغة أفصحها ، فيكون قد استعمل الماضي " قَنَطَ " – بالفتح – من لغة من يقول : قَنَطَ يقنِطُ ، قال تعالى: (وهو الذي ينزل الغيث

---

(١) انظر التهذيب باب القاف والطاء ، مادة " قنط " .

(٢) انظر شرح الشافية ١/١٢٤

(٣) الخصائص ١/٣٨٠ ، وانظر صـ ٣٧٤ وما بعدها من هذا الجزء .

من بعد ما قَنَطُوا)[1] ، وقد أجمع الحجة من القراء على فتح النون فيه[2] ، ويكون قد استعمل المضارع " يقنَط" – بفتح النون– من لغة من يقول قَنِطَ يقنَطُ .

يقول الشيخ الطاهر ابن عاشور : " ومن فصاحة القرآن اختياره كل لغة في موضع كونها فيه أفصح ، فما جاء فيه إلا الفتح في الماضي ، وجاء المضارع بالفتح والكسر على القراءتين"[3].

والله أعلم .

---

(١) الشورى : ٢٨

(٢) انظر جامع البيان للطبري ٢٨/١٤

(٣) التحرير والتنوير ٦٠/٧

المسألة الثالثة

حذف أحد أصول الكلمة عند صياغة فعل الأمر شذوذاً

من المعلوم أن فعل الأمر إنما يصاغ من المضارع ؛ لأن ما مضى لا يؤمر به[1] ، ولأنه " لما كان زمن الأمر المستقبل ، أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع " [2].

ومن المقرر صرفياً أن فعل الأمر إذا صيغ من مضارع ثانيه ساكن فإن قياسه ألا يحذف منه شئ ، سوى الحرف الزائد وهو حرف المضارعة ، ثم يؤتى بهمزة وصل ؛ يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، فيقال في الأمر من " يكتب" و" يفتح " و" يضرب" : اكتب ، وافتح ، واضرب . وتضم هذه الهمزة إذا كان الثالث مضموماً ضماً لازماً ، كما في " اكتب" ، وتكسر فيما عدا ذلك ، كما في " افتح" و" اضرب" .

يقول ابن يعيش : " وأما صيغته فمن لفظ المضارع ، ينزع منه حرف المضارعة ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً أتيت بهمزة الوصل ؛ ضرورة امتناع النطق بالساكن " [3]

---

(١) انظر نزهة الطرف للميداني صـ ٢٦

(٢) انظر شرح المفصل ٥٩/٧

(٣) شرح المفصل ٥٨/٧ بتصرف، و١١٤/٩، وانظر نزهة الطرف للميداني ص٢٦ وشرح الكافية الشافية ٢١٦٧/٤ ، والمغني في تصريف الأفعال ص ١٨٦،١٨٧

وإذا صيغ فعل الأمر من مضارع مهموز الفاء ساكنها ، كان هذا حكمه أيضاً ، إلا أنه حينئذ يجتمع عندنا همزتان في كلمة واحدة : الهمزة الأولى هي همزة الوصل التي جيئ بها للنطق بالهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة ، وهذا بالغ الثقل؛ لأن طبيعة الهمزة الواحدة أنها حرف مستثقل[1] ، وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة ، فإن اجتماع همزتين يزيد هذا الثقل ، فإذا أضيف إلى ذلك كله اجتماعهما في كلمة واحدة كان هذا الثقل أبلغ[2] ؛ ومن ثم وجب إبدال الهمزة الثانية حرفَ مدٍّ يجانس ما قبلها ، على ما تقضي به القواعد الصرفية في هذا الشأن .

يقول ابن يعيش : " فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه ، نحو : أتى يأتي ، وأثِم يأثَم ، إلا أنك تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة ، نحو قولك: اِيتْ ، واِيثمْ، والأصل : ائت ، وائثم ، وإن كانت همزة

---

(١) من أجل ذلك كان أهل الحجاز يميلون إلى تخفيفها ، كقولهم في " رأس" : راس ... [انظر شرح المفصل ١٠٧/٩ باختصار] .

(٢) انظر شرح المفصل ١١٦/٩

١٩٦٦

الوصل مضمومة قلبت واواً خالصة ، نحو : أُوس الجرح[1]، والأصل : أُؤس ، فقلبوا الهمزة الثانية حرفاً ليناً ؛ فراراً من الجمع بين الهمزتين ؛ لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة وجب في الهمزتين" [2] .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قولنا في الأمر من " يأجر الأجر"[3] ، و" يأثر الحديث"[4] : أُوجر ، وأُوثر ، والأصل : أُؤْجر ، وأُؤْثر ، فقلبت الهمزة الثانية واواً ؛ لمجانسة الضمة قبلها .[5]

فإذا صيغ الأمر من المضارع المهموز الفاء ، الساكنها على خلاف ذلك كان شاذاً في القياس. ولم يأت ذلك في كلامهم إلا في ثلاثة أفعال شذت عن القياس الذي سلف بيانه آنفاً ، وهي : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ .

---

(١) من أسَا الجرحَ ، إذا داواه ، جاء في اللسان: " وقد أسوت الجرح ، آسوه أسواً ، أي : داويته " . [انظر اللسان " أسا"] .

(٢) شرح المفصل ١١٥/٩

(٣) أي يثيبه ، يقال : " أجَرَ المملوك يأجره أجراً ، فهو مأجور" . [انظر اللسان " أجر"] .

(٤) أي ينقله ، من أثرت الحديث أثْراً (من باب " قتل")، أي نقلته .[انظر المصباح المنير " أثر"] .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢١٦٧/٤ بتصرف .

يقول ابن يعيش : " فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه ... إلا أنه شذَّ من هذا ثلاثة أفعال تسمع ولا يقاس عليها ؛ لخروجها عن نظائرها ، وهي: " خذ ، وكل ، ومر " ، والقياس : أُؤْخذ ، وأُؤْكل ، وأُؤْمر ، فحذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً ؛ لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله ، فحينئذ استغني عن همزة الوصل ؛ لزوال الساكن ، وتحرك ما يبتدأ به ، وهو الخاء في "خذ" ، والكاف في " كل" ، والميم في " مر" ، فحذفوها ، ووزنه من الفعل : عُلْ ، محذوف الفاء " [1].

ولم يرد في القرآن الكريم من هذه الأفعال الثلاثة محذوف الفاء إلا الفعلان : "خُذْ" و" كُلْ"[2]، قال تعالى:(خُذِ الْعَفْوَ)[3]، وقال سبحانه:(كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ)[4] ، حيث جاء فعل الأمر من "

---

(١) شرح المفصل ١١٥/٩ باختصار ، وانظر البحر المحيط ١٥٧/١

(٢) أما الفعل الثالث وهو "مُرْ" فقد ورد محذوف الفاء في غير القرآن الكريم، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : (مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين) [انظر سنن أبي داود، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، حديث رقم ٤٩٥]. وحذف الفاء من هذا الفعل أفصح من إثباتها وليس بلازم كما سيأتي .

(٣) الأعراف : ١٩٩

(٤) طه : ٥٤

" يأخذ " و" يأكل" على "خُذْ" و" كُلْ" بحذف الفاء ، وكان القياس : " أُؤْخُذْ " و" أُؤْكُلْ" بإثباتها ، ثم تخفف بعد ذلك بإبدالها واواً ؛ لمجانسة الضمة قبلها ، فيقال : " أُوْخُذْ " و" أُوْكُلْ" ، دون حذف شئ منهما ، كما سلف بيانه .

وقد وُجِّهَ مجئ "خُذْ" و"كُلْ" على خلاف القياس بأنه لما كثر دورانهما في كلامهم قصدوا فيهما إلى التخفيف ، فحذفوا الهمزة التي هي الفاء ، وإن كان هذا الحذف لا يقتضيه قياس كما يقول ابن مالك[1].

ولم يثبتوها ويخففوها بقلبها واواً ؛ لأن الحذف أوغل في التخفيف من القلب كما أفاده الرضي[2]. وهذا الحذف وإن كان شاذاً في القياس ، إلا أنه مطرد في الاستعمال ، وقد التزموا هذا الحذف في هذين الفعلين مطلقاً[3]، سواء ابتُدِئَ بهما كما في الآيتين

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢١٦٧/٤ ، ونزهة الطرف للميداني صـ٣٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٢/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٥٠/٣ ، والبحر المحيط ١٥٧/١ ، وشرح المفصل ١١٥/٩

(٢) انظر شرح الشافية ٥٠/٣

(٣) أما ثالث هذه الأفعال وهو الفعل " مُرْ " ، فإن حذف فائه أفصح من إثباتها ثم قلبها واواً وليس بلازم ، هذا إذا كان مبتدأ به ؛ وذلك لكونه أقل استعمالاً من "خذ " و" كل"، وأما إذا وقع في الدرج نحو " وأْمُرْ " و

السابقتين ، أو سبقهما شئ كما في قوله تعالى:(فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ)[1]، وقوله تعالى:(فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا)[2].

فهذا الحذف هو المشهور في لسانهم كما يقول ابن عقيل[3]، وقد اطرد هذا الحذف في كلامهم حتى صار – كما يقول ابن يعيش – يغلب الأصل فلا يجوز استعمال الأصل معه[4].

وهذا يؤكد ما سبق قوله من أن القضية ليست قضية قياسيً وشاذ ، وإنما هي قضية بيان وفصاحة ؛ لأن مجئ الكلمة على

" فأُمُرْ " و" قلت لك اؤْمُرْ " فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان في الدرج .[انظر شرح الشافية ٣/٥١،٥٠ ، واللباب ٢/٣٦٣ ، والبحر المحيط ١/١٨١ ، وشرح المفصل ٩/١١٥ ، والمغني في تصريف الأفعال صـ ٢٠٣] . ولم يقع في القرآن الكريم إلا كذلك ، قال تعالى: (وأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ) [طه : ١٣٢] ، وقال تعالى: (وأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوْا بِأَحْسَنِهَا) [الأعراف : ١٤٥]، وقال تعالى: (وأْمُرْ بالعُرْفِ) [الأعراف : ١٩٩] ، وقال تعالى: (وأْمُرْ بالمَعْرُوْفِ وانْهَ عَن المُنْكَرِ) [لقمان : ١٧] .

(١) الأعراف : ١٤٥

(٢) الأعراف : ١٩

(٣) انظر المساعد ٤/١٩٠

(٤) شرح الملوكي صـ ٣٦٦ ، ٣٦٧

١٩٧٠

القياس والباب قد لا يكون من الفصاحة في شئ ، كما هو الحال في " خُذْ " و" كُلْ " ، وقد حكى أبو علي وابن جني " اؤْكُلْ" على الأصل ، إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً كما أفاده السيوطي[1] – رحمه الله تعالى – .

وكما أن حذف فاء الكلمة عند صياغة الأمر من المضارع المهموز الفاء الساكنها شاذ في القياس ، فإن حذف عين الكلمة عند صياغة الأمر من المضارع المهموز العين ، الثانيه ساكن شاذ في القياس كذلك ؛ لأن قياسه أن يبنى منه كما يبنى من السالم والمهموز الفاء ، لا يحذف منه شئ ، فنقول في الأمر من نحو " يجأر" و" يزأر" : اجْأرْ وازْأرْ ، بحذف حرف المضارعة فقط ، والإتيان بهمزة الوصل ؛ لإمكان النطق بالساكن.

وما جاء على خلاف ذلك فهو على خلاف القياس ، ومنه قوله تعالى:(سَلْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ)[2]، وقوله تعالى:(سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيْم)[3] ، حيث حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة حذف شذوذ ؛ بقصد التخفيف ؛ وذلك لكثرة الاستعمال .

---

(١) انظر الهمع ٣/٤٢٣

(٢) البقرة : ٢١١

(٣) القلم : ٤٠

١٩٧١

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد : " حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم ، لا يحذف منه شئ عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه ، إلا كلمات محصورة قد كثر دورانها في كلامهم ، فحذفوا همزتها؛ قصداً إلى التخفيف " (١) .

وذكر – رحمه الله – من هذه الكلمات : " سَلْ" ، وهي محذوفة العين كما هو معلوم فقال: " ... حذفوا همزتها من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة الوصل ؛ استغناء عنها ، فقالوا : "سَلْ " ، إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء بالكلمة ، فإن كانت مسبوقة بشئ كحرف العطف لم يلتزموا حذفها ، بل الأكثر استعمالاً عندهم حينئذ إعادة الهمزة – التي هي العين – إليها وهذا ما جاء به القرآن الكريم ، قال تعالى: (فَاسْأَلُوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُوْنَ)(٢) " (٣) .

وعلى ذلك فحذف العين من " سَلْ " في قوله تعالى: (سَلْ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ) ، وقوله سبحانه : (سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيْم) ، وإن كان على خلاف القياس ، إلا أنه ليس على خلاف الفصاحة ؛ لأن مخالفة القياس إنما تُخِلُّ بالفصاحة حيث لم يرد في القرآن الكريم ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

(١) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وهذه التكملة ذيَّل بها – رحمه الله – تحقيقه لشرح ابن عقيل ٢٧٧/٤

(٢) الأنبياء : ٧

(٣) تكملة في تصريف الأفعال ٢٧٨/٤

المسألة الرابعة

كسر فاء الأجوف الواوي عند إسناده إلى الضمائر المتحركة شذوذاً

اتفق الصرفيون على أن الأجوف من باب " نصر" (ولا يكون إلا واوياً)[1]، نحو " قال" ، إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك فإن قياسه أن تضم فاؤه عند الإسناد ، فنقول : قُلْتُ ، وقُلْتَ ، وقُلْنَا .[2]

---

(١) انظر المغني في تصريف الأفعال صـ ٢١٥ ، وتكملة في تصريف الأفعال للشيخ محيي الدين والملحقة بشرح ابن عقيل ٢٨٦/٤

(٢) ضمُّ الفاء هنا أمر متفق عليه عند جمهور الصرفيين ولكن الذي يختلفون فيه هو كيف حصل هذا الضم ؟ ، فذهب أكثرهم إلى أنه حصل بعد نقل " قَوَلتُ" – بالفتح – إلى " قَوُلت " – بالضم – ؛ لتدل الضمة على الواو ؛ وليفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ، ثم قلبت العين؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت ألفاً في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة ؛ لاتصالها بالضمير المتحرك ، فسقطت العين للساكنين ، ونقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها ، فصارت " قُلْتُ " . [انظر المقتضب ١٣٣/١ ، والمنصف ٢٣٤/١ ، والممتع ٤٤١/٢ ، وحاشية الخضري ١٨٠/٢] .

وذهب الرضي إلى أن ضم الفاء في " قُلْتُ " إنما حصل ابتداءً ومن أول الأمر، بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك به ، وسقوط ألفه للساكنين، من غير أن يُرتكب ضم العين ، ثم نقل الحركة منها إلى الفاء ؛ فليس

فـإذا كسرت فـاؤه ولم تضم كـان ذلـك علـى خـلاف المطـرد في كلامهم ، كقـولهم : " مِـتُّ " – بكـسر المـيم – ، والقياس ضَمُّهَا ؛ لأن مضارعه " تموت " .

وقد استعمل القرآن الكريم المطرد وغير المطرد في كلامهم ، فقال تعالى : (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ)[1] ، في قراءة

هناك ضرورة لفظية ولا معنوية تُلْجئ إلى ارتكـاب هذا النقـلَ من باب إلى باب ، فالغـرض المذكور وهو معرفة الواوي من اليـائي يحـصل بدون ذلك ، ثم إنهم قصـدوا بعد حذف الألف للساكنين إلى التنبيه علـى بنية الفعـل ، وهذا يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانـت فـي الأصل على العين ؛ لأن اختـلاف أوزان الفعـل الثلاثـي بحركـات العين فقط ، لكنهم وجدوا ذلـك غير ممكن في " فَعَلَ" نحو:

" قَوَلَ" و" بَيَعَ " ؛ لأن حركتي الفـاء والعين فيه متماثلتـان فقـصدوا فيـه التنبيـهَ على الواوي واليائي والفرق بينهما ، فاجتلبوا ضمة في " قال" بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة في " باع" ؛ لتدل الأولى على الواو، والثانيـة علـى اليـاء. [انظـر شـرح الـشافية ١/٧٨،٧٩،٨٠ باختصار].

(١) آل عمران : ١٥٨

١٩٧٤

الجمهور بضم الميم[1] ، على المطرد الأشيع في كلامهم . وقال تعالى: (يَا لَيْتَنِيْ مِتُّ قَبْلَ هَذَا)[2] ، بكسر الميم على خلاف الباب .

يقول أبو حيان في ضم الفاء وكسرها من هذا النحو:

" والضم أقيس وأشهر، والكسر مستعمل كثيراً، وهو شاذ في القياس" [3].

وقد وُجِّهَ كسر الميم في قوله تعالى: (يَا لَيْتَنِيْ مِتُّ قَبْلَ هذا)[2] بأنه جاء هكذا على لغة من يقول : مات يَمَات[4].

يقول العكبري في قول الله تعالى:(وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِيْ سَبِيْلِ الله أَوْ مُتُّمْ)[5] :

---

(١) انظر إملاء ما من به الرحمن ١/١٥٥ ، والبحر المحيط ٣/٩٦ ، و الإتحاف صـ ١٨١

(٢) مريم : ٢٣

(٣) البحر المحيط ٣/٩٦

(٤) وأصله : " مَوِتَ يَمْوَت " ، من باب " علِم يعلم " ، تحركت الواو في الماضي وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ونقلت فتحة الواو في المضارع إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً ، فصار مثل خاف يخاف ، فيقال في الماضي عند إسناده لتاء الضمير : مِتُّمْ ، كما يقال : خِفْتُم . [انظر الفتوحات الإلهية ١/٣٢٨ بتصرف] .

(٥) آل عمران : ١٥٧

" والجمهور على ضم الميم وهو الأصل ؛ لأن الفعل منه يمـوت ، ويقرأ بالكسر[1]، وهو لغة ، يقال : مات يمات ، مثل خاف يخـاف فكما تقول : خِفْتُ ، تقول : مِتُّ "[2].

وقد ذكر أبو حيان أن هذه اللغة هي لغة الحجـاز ، يقولون : مِتُّم ، من "مات يمات" ... فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللغـة ، ولا شذوذ فيه .[3]

والله أعلم.

---

(١) وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي وخلف .[انظر الإتحاف صـ١٨١].

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١٥٥/١

(٣) انظر البحر المحيط ٩٦/٣

١٩٧٦

الفصل الثالث

ما خالف القياس في المشترك

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: الإعلال الشاذ

المبحث الثاني : التصحيح الشاذ

المبحث الأول

الإعـــلال الشـــاذ

وفيه مسألة واحدة وهي:

قلب الـــواو يـــاءً شـــذوذاً

قلب الواو ياءً شذوذاً

ذكر الصرفيون أن من مواضع قلب الواو ياءً : أن تقع عيناً لجمع ، صحيح اللام، وقبلها كسرة ، وهي في المفرد إما مُعَلَّة، نحو: دار وديار، وإما شبيهة بالمُعَلَّة ، وهي الساكنة ، وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسوط وسياط .(١)

فهذه شروطٌ يوجِبُ مجموعُها قلبَ الواو ياءً ، فإذا فُقِد منها شرط صحَّت الواو ولم تُعَلّ ، نحو قولهم في جمع " طويل" : طِوال، بتصحيح الواو وعدم إعلالها ؛ لأنها قويت بالحركة في المفرد(٢).

ولذلك حكموا بالشذوذ على قول الشاعر :

تبين لي أن القماءة ذلة وأن أعزاء الرجال طِيالها (٣)

وكان القياس : طِوالها .

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣٨٦/٤ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، والخصائص ١٥٨/١ ، واللباب ٣١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٣/٤ ، ٣٠٤

(٢) انظر المنصف ٣٤٢/١، والخصائص ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، واللباب ٤٠٤/٢

(٣) البيت لأنيف بن زبان ، والقماءة : بفتح القاف وبوزن السحابة : قِصَر القامة ، و " ذلة " بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام: الضعة والهوان، و" طِيالها " : جمع طويل ، وأصله : طِوال بالواو ، لكنه قلب الواو ياءً شذوذاً . [انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/ ٣٨٦ ، ٣٨٧].

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (إذ عُرِضَ عليه بالعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الجِيَادُ)[1].

قال ابن الشجري في هـذه الآية الشريفة : " والجياد : جمـع جواد ،

وكان القياس أن تصـح الواو في " الجياد" ؛ لتحركها في الواحد ، كما صحت الواو في " الطوال " ؛ لتحركها في " طويل" ، ولكنـه مما شذ إعلاله " [2] .

وهذا وإن شذ عن القياس إلا أنه اطرد في الاستعمال ، حتـى إنه لم يُسمع عنهم " جِواد " في جمع " جَواد " البتة ، كما أفاده ابـن منظور .[3]

فهذا مما شذ قياساً واطرد وفَصُح اسـتعمالاً ؛ لـوروده فـي القرآن الكريم .

وقيل إن " الجياد " في الآية ليس بشاذ ، وإنما هو جمع " جيِّد، بتشديد الياء ، لا جمع " جَواد " .[4] فُعِلَ به كـ " سَـيِّد " ، أي

---

(١) سورة ص : ٣١ . والصافنات : جمع الصافن من الخيل ، وهو الـذي يرفـع إحدى يديه ، ويقف على طرف سنبكه ، وقد يفعل ذلـك برجله ، وهي عـلامة الفراهة . [انظر البحر المحيط ٣٨٨/٧] .

(٢) أمالي ابن الشجري ٨٥/١ ، و انظر حاشية الخضري ١٩٨/٢

(٣) انظر اللسان " جود " .

(٤) انظر التصريح ٣٧٩/٢

أن أصله : " جيْوِد" ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة ، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت اليـاء فـي اليـاء ، فصارت " جيِّد " .[1]

وعلى ذلـك فلا شـذوذ في اللفظة الكريمة ، بل هي علـى القياس ؛ لإعلال الواو في المفرد ، كما أفاده العلامة الخضري .[2]

والله أعلم .

---

(١) انظر حاشية الخضري ١٩٨/٢ بزيادة .

(٢) انظر حاشية الخضري ١٩٨/٢ ، والتصريح ٣٧٩/٢

المبحث الثاني

التصحيـــح الشـــــاذ

وفيـــه أربـــع مسائـــل :

المسألة الأولى: تصحيح الواو فاءً شذوذاً

المسألة الثانية : تصحيح الواو عيناً شذوذاً

المسألة الثالثة : تصحيح الواو لاماً شذوذاً

المسألة الرابعة: تصحيح الهمـــزة شذوذاً

المسألة الأولى

تصحيح الواو - فاءً - شذوذاً

من القواعد المقررة صرفياً أن الواو تحذف من كل مصدر بُني من واوي الفاء على " فِعْلَة " بالكسر[1] ، نحو : عِدَة ، وزِنَة - من وَعَدَ ، ووَزَنَ - ، وأصلهما: وِعْدَة ، ووِزْنَة، فأُعِلَّ المصدر بحذف فائه[2]؛ حملاً على حذفها في المضارع

---

(١) فإن بُني من واوي الفاء على " فَعْل" بدون تاء، لم تحذف منه الفاء، كوَعَدَ وَعْداً، ووزن وزناً . قال سيبويه : " فإذا لم تكن الهاء فلا حذف؛ لأنه ليس عِوَض " . [الكتاب ٣٣٧/٤] ، وذلك لخفة الفتح كما أفاده ابن عصفور في الممتع ٤٣١/٢ ، وانظر اللباب ٣٥٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٤ . وإن بُني على " فِعْلَة " ، لكن قُصد به بيان الهيئة، لم تحذف الفاء أيضاً، كوِعْدَة الأمير ، ووِقْعَة زيد ؛ وذلك منعاً للإلباس . [انظر حاشية الخضري ٢٠٨/٢ ، والتصريح ٣٩٦/٢] . وإن بُنيت الكلمة على " فِعْلَة " لكن أُريد بها الاسم لا المصدر، لم تحذف الفاء كذلك، كقولهم : وِلْدَة في جمع الوليد ، ووِجْهَة . [انظر المقتضب ١٢٧/١ ، ونزهة الطرف للميداني صـ ٢٨] ؛ وذلك للفرق بينهما ، كما أفاده ابن عطية في المحرر الوجيز ١٦/٢

(٢) الإعلال بالحذف هنا سبقه في الحقيقة إعلال بالنقل، يقول ابن يعيش: " واعلم أن إعلال نحو: عِدَة ، وزِنَة إنما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلما سكنت الواو ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف ؛

(يَعِد ، ويَزِن[1]) .

يقول سيبويه: " فأما " فِعْلَة" إذا كانت مصدراً ، فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ... ، فإن بَنَيْتَ مصدراً من "وَعَدَ " قلت :

عِدَة " [2]

لأنهم لو جاءوا بهمزة الوصل مكسورة أدى ذلك إلى قلب الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها وسكونها، فكانوا يقولون : " إيْعِدْ " ، بياء بين كسرتين ، ذلك مستثقل ، فصاروا إلى الحذف ، فإذاً القصد الإعلال بنقل الحركة، والحذف وقع تبعاً، وقيل إنه لما وجب إعلال "عِدَة" و" زِنَة" كان القصد حذف الواو كالفعل، فنقلوا كسرة الواو إلى العين؛ لئلا تحذف في المصدر واو متحركة، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال، والاسم فرع على الفعل في ذلك ، فإذا لم ينحط عن درجة الفعل فيساويه، فأما أن يفوقه فلا ، وفي الجملة أنه إعلال اختص بـ " فِعْلَة " ، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف " . [شرح المفصل ٦١/١٠ ، ٦٢ ، وانظر الممتع ٤٣١/٢] .

(١) وأصلهما : يَوْعِد ، ويَوْزِن ، فحذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، فحذفت استخفافاً ؛ وذلك أن الواو نفسها مستثقلة ، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة ، فحذفت ، وكان حذفها أبلغ في التخفيف ؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة ، مع أنها ساكنة ضعيفة ، فقوي سبب حذفها . [انظر شرح المفصل ٥٩/١٠ باختصار] .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٤ ، ٣٣٧ بتصرف واختصار .

ويبين ابن يعيش ذلك فيقـول : " فأما "عِدَة" و" زِنَة" إذا أريد بهما المصدر، فالواو منهما محذوفة، والأصل: وِعْدَة ، ووِزْنَـة ، والذي أوجب حذفها هنا أمران : أحدهما : كون الواو مكـسورة ، والكسرة تستثقل على الواو . والآخر كون فِعْله معتلاً نحو : يَعِد ، ويَزِن ... ، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويـصح بـصحته ...؛ لأن الأفعال والمصادر تجرى مجرى المثال الواحد، فاجتماع هذين الوصفين علة حذف الواو من المصدر" (١).

وما جاء من نحو هـذه المصادر مصححـاً غير محـذوف الفـاء فهو شاذ .

يقول ابن الحاجب : " ويحذف الواو من نحو العِدَة ، والمِقَة(٢) ، ونحو "وِجْهَة" قليل " (٣) .

وصرح الأشمونى بشذوذه فقال: " قد ورد إتمام " فِعْلَة" شاذاً، قالوا:

وَتَرَهُ(٤) وِتْراً ، ووِتْرَةً ، بكسر الواو حكاه أبو على فى أماليه " (٥).

---

(١) شرح المفصل ٦١/١٠ باختصار .

(٢) المِقة : المحبة ، من قولهم: وَمِقَه يَمِقُه مِقَةً ، أي أحبه. [انظر اللـسان" ومق"] .

(٣) الشافية في علم التصريف صـ ٩٦

(٤) يقال: وَتَرَهُ حقَّه يَتِرُه، من باب "وَعَدَ" أي: نقـصه. [انظـر المـصباح المنير"وتر"].

(٥) انظر شرح الأشموني ٣٤٢/٤

وقد جعل فريق من الصرفيين الوجهة فى قوله تعالى:(ولكل وجهة هو موليها)[1] مصدراً شذ عن القياس فجاء مصححاً ، ولم تحذف منه الواو التي هي فاء الكلمة ، ثم وجهوا مجيئه على خلاف الباب بأنه جاء هكذا ؛ تنبيهاً على الأصل المتروك فى "عِدَة " ونحوها .

قال ابن يعيش: " وأما قوله تعالى:(ولكل وجهة) ، فهو من الشاذ ، كأنه خرج ؛ منبهة على الأصل ، كالقَوَد[2] والحَوَكَة[3] "[4].

وقال الجرمى: ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول: وِعْدَة، ووِثْبَة ، ووِجْهَة " [5].

---

(١) البقرة : ١٤٨

(٢) القَوَد : قتل النفس بالنفس . [انظر اللسان " قود "] .

(٣) الحَوَكَة : جمع حائك ، وهو الذي ينسج الثوب ، يقال: حاك الثوب يحوكه حَوْكاً، وحِيَاكاً، وحياكة ، إذا نسجه ، فهو حائك ، من قوم "حاكة " ، على القياس، و"حَوَكَة " أيضاً بالتحريك، وهو من الشاذ في القياس ، المطرد في الاستعمال . [انظر اللسان " حوك"] .

(٤) شرح الملوكي صـ ٣٤١

(٥) انظر شرح الأشموني ٣٤٢/٤ ، وقد علّق الصبان على قول الجرمي هذا بقوله: " ويحتمل ان مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب ، فيكون قولاً آخر " . [انظر حاشية الصبان ٣٤٢/٤] .

وذكر أبو حيان أن الذى سَوَّغ إقرار الواو وإن كان مصدراً ، أنه مصدر ليس بجارٍ على فِعْله ؛ إذ لا يحفظ " وجه يجه " ، فيكون المصدر "جِهَة " ، قالوا : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، إذ الموجب لحذف الواو من "عدة" هو الحمل على المضارع؛ لأن حذفها فى المضارع لعلة مفقودة فى المصدر، ولما فُقِدَ (يجه) ولم يسمع ، لم يحذف من "وِجهة" وإن كان مصدراً ؛ لأنه ليس مصدراً لـ " يجِه" ، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد ؛ لأن الفعل منه " توجَّه" و" اتَّجه" ، فالمصدر الجاري هو التوجه والاتجاه ، وإطلاقه على المكان المتوجه إليه هو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول " [1].

وذهب آخرون إلى أن "وجهة" فى الآية الكريمة اسم جاء على أصله فلا شذوذ هناك . نقل الخضري عن أبى على الفارسي قوله[2] :

" لا شذوذ فى "وجهة" ؛ لأنها اسم للمكان المتوجه إليه، لا مصدر حتى تحذف فاؤه" [3].

---

(١) البحر المحيط ٤١٩/١

(٢) نَصُّ كلام أبي عليٍّ في التكملة : " فأما الوجهة فصحَّت ؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه ، فقوله تعالى : (ولكل وجهة هو موليها) ، أي مكان يَتَوَجَّهُ إليه ... " . [انظر التكملة صـ٢٤٦] .

(٣) انظر حاشية الخضري ٢٠٩/٢ ، وممن ذهب هذا المذهب أيضاً المبرد في المقتضب ١٢٧/١، وحُكِي هذا القول أيضاً عن المازني كما في المساعد ١٨٧/٤ والبحر المحيط ٤١٩/١ ، والتصريح ٣٩٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٤

وهذا ما تميل إليه نفسي ، ويطمئن به قلبي ؛ لأنه لا يفـضى إلى شذوذ ، فهو الأحرى أن يحمل عليه كتاب الله تعالى ، بدلاً من حمله على الشذوذ ، وهناك فى الأفصح وجه معروف .

قال ابن جني: " وأما من ذهب إلى أنها – أي وجهة – اسم ، فإنه هرب إلى ذلك ؛ لئلا يحمله على الشذوذ ، ما وَجَدَ له مندوحةً عنه " (١).

والله أعلم .

---

(١) المنصف ٢٠١/١

١٩٨٨

المسألة الثانية

تصحيح الواو – عيناً – شذوذاً

من القواعد المقررة صرفياً أن الواو إذا كانت عيناً لفعل ، وكانت متحركة ، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً، فإنه يجب حينئذ نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وتبقى هذه الواو ما دامت مجانسة للحركة المنقولة منها، بأن كانت هذه الحركة ضمة، كما في نحو" يَقُوْلُ"، فأصله: " يَقْوُلُ"، بسكون القاف وضم الواو ، فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف، وبقيت الواو على حالها؛ لأنها مجانسة للحركة المنقولة منها، وهي الضمة ، فإن لم تجانس الواو– التي هي عين الفعل– الحركة المنقولة منها، وجب قلبها حرفاً يناسب تلك الحركة ، كما في نحو " يخاف" ، فأصله: " يَخْوَفُ" ، بسكون الخاء وفتح الواو ، فنُقلت حركة الواو (وهي الفتحة) إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء، فانقلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن ؛ وذلك لأن الواو لا تجانس الفتحة .[1]

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ٨٥٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/٤ ، وأوضح المسالك ٤٠٢/٤ ، والتصريح ٣٩٣/٢ ، والهمع ٤٣٨/٣ . ولهذا النقل شروط ، منها : ألا يكون الفعل للتعجب ، فإن كان كذلك امتنع النقل ، نحو: " ما أقوم الشئَ " و" أقْوِمْ به" ؛ حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل، الذي لم يُعَلّ؛ لكونه اسماً أشبه المضارع في الوزن والزيادة، وما كان كذلك يصحح؛ لأنه لو أعلّ في نحو" أسْوَد" لتوهم كونه فعلاً . ومن هذه الشروط أيضاً

فإن صحَّت الواو في مثل ذلك ولم تُعَلّ بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها ، كان ذلك شاذاً في القياس، كقولهم: " أجْوَدَ"[1] ، و" أعْوَلَ"[2]" .[3]

ومن ذلك أيضاً قولهم: " أطْوَلْت الشئ " ، قال الشاعر :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلَّمَا وِصَالٌ على طول الصدود يدوم[4]

ومن ذلك أيضاً قولهم : استروح الريح[5]، واستحوذ ، واستنوق الجمل[6] ، واستصوبت الشئ[7] . [8]

ألا يكون الفعل من المعتل اللام ، فإن كان كذلك امتنع النقل ، نحو " أهْوَى" ؛ وذلك لئلا يتوالى إعلالان: إعلال العين، وإعلال اللام . [انظر هذه الشروط وغيرها في التصريح ٣٩٣/٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٢

(١) أي: أتى بالجيِّد فهو مجواد ، يقال: أجاد فلان في عمله وأجود .[انظر القاموس المحيط باب الدال فصل الجيم ، واللسان " جود "] .

(٢) أي : رفع صوته بالبكاء والصياح ، كَعَوّلَ ، والاسم : العَوْل ، والعَوْلَة ، والعويل . [انظر القاموس باب اللام فصل العين] .

(٣) انظر المساعد ١٧٧/٤، ١٧٨ ، والممتع ٤٨٢/٢

(٤) انظر الهمع ٤٣٩/٣ ، والبيت للمرار الفقعسي ، كما ذكره محقق الهمع . [انظر ج٣ ص ١٣ ، هامش "١"] .

(٥) قال اللحياني: أرْوَحَ السَّبُع الريح، وأراحها، واستروحها، واستراحها : وجدها . [انظر اللسان " روح "] .

(٦) أي : تشبه بالناقة . [انظر المصباح المنير " نوق "] .

(٧) أي : رأيته صواباً . [انظر المصباح المنير " صوب "] .

(٨) انظر المساعد ١٧٧/٤ ، ١٧٨، المنصف ٢٧٧/١ ، والممتع ٤٨٢/٢

وكان قياس ذلك كله : أجاد ، وأعال ، وأطـــال، واســـتراح ، واستحاذ، واستناق ، واستصاب .[1]

ومما ورد في القرآن الكريم من تصحيح الواو – عيناً – على غير الباب قوله تعالى:(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ)[2]، قال الطبـــري في تفسيره:

" وكان القياس في قوله تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الـــشَّيْطَانُ) ، أن يأتـــي " استحاذ عليهم " ؛ لأن الواو إذا كانت عين الفعل ، وكانت متحركة بالفتح ، وما قبلها ساكن ، جعلت العرب حركتها في فـــاء الفعل قبلها ، وحولوها ألفاً مُتْبِعة حركة ما قبلها ، كقولهم : استحال هذا الشئ عما كان عليه ، من حال يحول ، واستنار فـــلان بنـــور الله ، من النور ، واستعاذ بالله ، من عاذ يعوذ " [3] .

وتصحيح الواو في الآية الشريفة وإن كان شاذاً قياساً ، إلا أنه فصيح استعمالاً . **قال أبو حيان** : " واستحوذ شاذ فـــي القيـــاس ، فصيح في الاستعمال "[4].

---

(١) انظر المنصف ٢٧٧/١

(٢) المجادلة : ١٩

(٣) جامع البيان ٢١٤/٥

(٤) البحر المحيط ٢٣٨/٨

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور : " ... فحق "استحوذ" أن يقال فيه: استحاذ ، ولكن الفصيح فيه تصحيحه على خلاف غالب بابه ... " [1].

وقيل إن ذلك لغة فصيحة يقاس عليها . قال أبو زيد : " هذا الباب كله يجوز أن يُتكلم به على الأصل، تقول العرب: استصاب واستصوب ، واستجاب واستجوب ، وهو قياس مطرد عندهم " [2].

والصحيح – كما يقول ابن عقيل[3]– منع القياس ؛ لقلة ما سُمع من تصحيح أَفْعَلَ واستفعل .

وقال ابن جني : " إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِم الشَّيْطَانُ) ، فهذا ليس بقياس ، لكنه لابد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام: استقْوَم ، ولا في استباع : استبْيَع " [4].

---

(١) التحرير والتنوير ٥٤/١٣

(٢) انظر تاج العروس باب الذال فصل الحاء .

(٣) المساعد ١٧٨/٤

(٤) الخصائص ١١٧/١ ، بتصرف يسير ، وانظر صـ ٩٩ من هذا الجزء.

ووَجَّهَ ابن جني – رحمه الله – تصحيح الواو في " استحوذ" ونحوه بأنه جاء كذلك؛ للتنبيه على أصل الباب (وهو التصحيح)، ككثير من الأشياء التي تخرج على أصولها ؛ تنبيها على أوائل أحوالها فقال :

" ... ومن ذلك امتناعهم عن استعمال " استحوذ " معتلاً ، وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححاً ؛ ليكون دليلاً على أصول ما غُيِّرَ من نحوه كاستقام واستعان " (١).

وأشار – رحمه الله – إلى أن في هذا ضرباً من الحكمة في هذه اللغة العربية(٢) . وأنه " لولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ، ولما جاز ادعاؤهم إياها " (٣).

وخلاصة القول أن تصحيح الواو في قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان) ، وإن خالف قياسه وبابه ، إلا أنه لم يخالف الفصاحة ؛ لموافقته الاستعمال المشهور فيه ، ولو لم يكن له من مقومات الفصاحة إلا وروده في القرآن الكريم لكفى ؛لأن مخالفة القياس إنما تُخِلُّ بالفصاحة حيث لم يقع في القرآن الكريم كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

(١) الخصائص ٣٩٤/١ و ٤٩١/٢ ، وانظر اللباب ٣٠٥/٢

(٢) انظر المنصف ٢٧٧/١

(٣) انظر سر الصناعة ١٧٨/١

المسألة الثالثة

تصحيح الواو – لاماً – شذوذاً

إذا ووقعت الواو لاماً لفُعْلَى ، وصفاً ، فإن قياسها – على الرأي الأرجح[1] – أن تُعَلَّ بقلبها ياء ، نحو: الدنيا ، والعليا ، فإن

---

(١) ثمَّت رأى آخر فى هذه المسألة ، يرى أصحابه أن الواو إذا وقعت لاماً لفُعْلى ، اسماً ، فإن قياسها أن تعل بقلبها ياء ، أما إذا وقعت لاماً لفُعْلى وصفاً فإنها تصح . ومن أصحاب هذا الرأي سيبويه فى كتابه ٤/ ٣٨٩ ، والمازني في التصريف [انظر المنصف ١٦١/٢] ، والمبرد في المقتضب ٢٠٣/١ ، وابن السراج في الأصول ٢٥٧/٣ ، وابن عصفور في الممتع ٥٤٤/٢ ، ٥٤٥ ، وهو رأي أكثر هل التصريف كما ذكره أبو حيان في الارتشاف ٢٩٢/١ . وقد عرض ابن مالك لهذا الرأي وضعفه حيث قال : النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة ، أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح "حزوي" شاذ ، كتصحيح "حَيْوَة "، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة ؛ حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا ، فإنه بالياء ؛ فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في " القُصْوَى" ، وبنو تميم يقولون : القُصيَا . [انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٥٩٥/٣ ، والتصريح ٣٨٠/٢ ،

١٩٩٤

أصلهما : الدُنْوَى ، والعُلْوَى ؛ لأنهما من الدُنُوّ والعُلُوّ ، فقلبت الواو فيهما ياء؛ لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث فى الصفة، فخُفِّفَتْ لامها بقلبها ياء .[1]

أما إذا وقعت الواو لاماً لفُعْلَى اسماً فإنها تصح ولا تُغَيَّر ، نحو : "حُزْوَي" – اسم موضع[2]– ؛ وذلك فرقاً بين الاسم والصفة.

قال ابن مالك: " إذا كانت لام فُعْلَى واواً ، وهو اسم لم يُغَيَّر، نحو حُزْوَي ، فإن كان وصفاً قلبت واوه ياء نحو: الدنيا والعليا"[3].

---

٣٨١ ، وحاشية الخضري ٢/٢٠٠ ، ٢٠١] . وقول ابن مالك : " وما قلته مؤيد بالدليل " ، يريد كقول ذي الرُمة :

أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعين عبرة فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق

كما أشار إلى ذلك المدابغي والحفني نقلاً عن الصبان في حاشيته ٤/٣١٢،٣١٣ حيث صحت الواو في قوله "حزوى" – اسم موضع – ، فدل ذلك على أن القياس في " فُعْلَى" الاسم : التصحيح ، وفي " فُعْلَى" الصفة : الإعلال . وهذا ما مال إليه ابن عقيل في المساعد ٤/١٥٨ . والله أعلم .

(١) انظر التصريح ٢/٣٨٠ ، وحاشية الخضري ٢/٢٠٠

(٢) قال في تاج العروس: " أما " حُزْوَى" فموضع بنجد ، في ديار تميم " [انظر تاج العروس باب الواو فصل الحاء] .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١ ، ٢١٢٢

١٩٩٥

وإنما كان التغيير فى الصفة دون " الاسم " ؛ لأن الاسم أخف من الصفة[1] ، ولأنه أصل والصفة فرع عليه ، فأعطى الأصل للأصل ، وغُيِّرَ في الفرع للفرق .[2]

وعلى ذلك فإذا وقعت الواو لاماً لفُعْلَى وصفاً ولم تعل بقلبها ياء ، كان ذلك مما خرج عن القياس ، وشذ عن الباب ، وذلك نحو " الحُلْوَى" تأنيث " الأحلى" ، ونحو " القصوى" تأنيث " الأقصى" ، فى لغة أهل الحجاز . وعليها جاء قوله تعالى: (وَهُمْ بالعُدْوَةِ القُصْوَى)[3] ، وكان قياسها : القُصْيَا ، كما هي لغة بني تميم .[4]

وتصحيح الواو فى " القصوى" فى هذه الآية الكريمة وإن كان شاذاً فى القياس، إلا أنه مطرد الاستعمال؛ لكثرته، ولوروده فى القرآن الكريم.

وقد وُجِّهَ تصحيح الواو فى " القصوى" بأنه جاء كذلك ؛ للتنبيه على الأصل .

---

(١) انظر التصريح ٢/٣٨٠

(٢) انظر روح المعاني ١٠/ ٦ باختصار.

(٣) الأنفال : ٤٢

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٨٥٤ ، والمساعد ٤/١٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٧

قال العكبري: " فأما قصوى فهي صفة ، وقد خرجت على الأصل، وهو شاذ مُنَبَّهٌ على الأصل فى الجميع " [1].

وعلى ذلك تكون " القصوى" من الأشياء التي خرجت على أصولها؛ تنبيهاً على أوائل أحولها. وهذا من سننهم، إذ يهتمون بإخراج ضَرْبٍ من المعتل على أصله ؛ تنبيهاً على الباقي ، ومحافظة على إبانة الأصول المُغَيَّرَة . وفى هذا ضرب من الحكمة فى هذه اللغة العربية ، كما أفاده العلامة ابن جني[2] – رحمه الله تعالى –

والله أعلم .

---

(١) اللباب ٤٢٥/٢ ، وانظر أوضح المسالك ٣٨٨/٤ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٤ وحاشية الخضري ٢٠٠/٢

(٢) انظر المنصف ٢٧٧/١

المسألة الرابعة

تصحيح الهمزة شذوذا

من القواعد المقررة صرفياً أنه إذا التقت همزتان متحركتان في كلمة واحدة وكانت الثانية منهما مكسورة، فإن قياسها أن تقلب ياء ، على ما هو عليه مذهب الجمهور من العرب[1] ، من رفض اجتماع الهمزتين محققتين فى كلمة واحدة .

قال ابن عصفور: " وإذا التقت همزتان، وكانت الثانية متحركة بالكسر، قلبتَ الثانية ياء على اللزوم ، نحو قولهم: أيِمَّة فى جمع " إمام" ، أصله: أأْممَة، ثم أدغمتَ فقلتَ:" أئمَّة"، ثم أبدلت من الهمزة المكسورة ياء " [2].

ووَجْهُ ذلك أن الهمزة الواحدة حرف مستثقل ؛ لأنه بَعُدَ مخرجها ؛ إذ كانت نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، فثقل عليهم إخراجها ؛ لأنه كالتَّهَوُّع ، وإذا كان ذلك فى الهمزة الواحدة ، فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل ، ووجب التخفيف ، فإذا كانتا فى

---

(١) انظر الحجة لأبي على الفارسي ٢٨١/١

(٢) الممتع ٣٨٠/١ ، وانظر نزهة الطرف للميداني صـ٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٧/٤ ، شرح الشافية للرضي ٥٥/٣ ، ٥٦ ، وأوضح المسالك ٣٨٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٥٧٩/٣

كلمة واحدة كان الثقل أبلغ[1]، ولذلك أبدلوا الهمزة الثانية[2] في "أئمة" ياء ، فقالوا : " أيِمَّة " ، وأصله " أأْمِمَة" ، على وزن "أفعلة"، جمع " إمام" ، كعماد وأعمدة، نقلت حركة الميم إلى الهمزة التي هي فاء الفعل [توصلاً إلى الإدغام[3]]، فأدغمت الميم في الميم الأخرى، وقلبت الهمزة ياء؛ لانكسارها، ولاجتماع همزتين من كلمة واحدة .[4]

هذا ما ذهب إليه جمهور الصرفيين في باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة ، والثانية منهما مكسورة .

وذهب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إلى جواز تصحيح الهمزتين معاً وتحقيقهما . قال المبرد : " واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعاً ، إذ كانوا يحققون الواحدة ، فهذا قول جميع النحويين ، إلا عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين " [5].

---

(١) انظر شرح المفصل ١١٦/٩ باختصار .

(٢) إنما كان الذي يُبدل منها هو الثانية لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حصل ، كما أفاده ابن هشام في أوضحه ٣٨٣/٤

(٣) ما بين المعقوفين من توضيح المقاصد والمسالك ١٥٧٩/٣

(٤) انظر المحرر الوجيز لابن عطية ١٤١/٨

(٥) المقتضب ١٩١/١

وحجة ابن أبي إسحاق في ذلك أن الهمزة فى حروف الحلق ، وقد يجتمع حروف الحلق فى نحو" اللُّعَاعة " [1] و" لَحِحَتْ عَيْنُه" [2] فكذلك الهمزة [3]، فالهمزتان عند ابن أبي إسحاق بمنزلة غيرهما من الحروف ، وحكمهما حكم الدالين وما أشبهما ، وهو حين يرى الجمع بينهما ، فإنما يجريهما على الأصل .[4]

ورد الجمهور ذلك بأن حروف الحلق مستثقلة ، وثقلها لاستثقالها ، وكل ما سفل منها كان أشد ثقلاً ، فلذلك فارقت الهمزة أخواتها ، فجاز اجتماع العينين والحائين ، ولم يجز فى الهمزة ؛ لأنها أدخل فى حروف الحلق ، والذي يدل على ضعفه أنه لا يُعلم أحد حقق فى نحو" آدم" و" آخر" ، فكذلك ينبغي فى القياس أن يكون أَيِمَّة .[5]

---

(١) اللُّعَاعة : الجَرعة من الشراب ، يقال : فى الإناء لُعاعة . [انظر تاج العروس باب العين فصل اللام ، واللسان " لعع"] .

(٢) أي : التصقت ؛ من وجع أو رَمَص . [انظر اللسان " لحح " باختصار].

(٣) انظر شرح المفصل ١١٨/٩

(٤) انظر المقتضب ١٩٢/١

(٥) انظر شرح المفصل ١١٨/٩ بتصرف يسير، والحجة لأبي على ١٧٥/٤، ١٧٦

٢٠٠٠

ولذلك حكموا بالشذوذ على قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى (فَقَاتِلُوٓا أَئِمَّةَ الكُفْرِ)[1] ، بهمزتين محققتين[2] مع القصر[3] ؛ لأن الباب والقياس أن تبدل الهمزة الثانية فى هذا النحو ياء ، فتأتي " أيِمَّة " ، كما فى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو[4].

قال ابن هشام : " وأما قراءة ابن عامر والكوفيين فمما يوقف عنده ولا يتجاوز " [5].

وصرح ابن منظور بشذوذه فقال : " ... وكذلك قراءة أهل الكوفة " أئمة" ، بهمزتين شاذ لا يقاس عليه " [6].

وقد وجه تصحيح الهمزة الثانية فى قوله تعالى: (فَقَاتِلُوٓا أَئِمَّةَ الكُفْرِ) على غير الباب ، بأنه جاء كذلك ؛ إجراء على الأصل .

---

(١) التوبة : ١٢

(٢) انظر البحر المحيط ١٥/٥ ، والإتحاف صـ ٥٠

(٣) لأن هشاماً يحققهما أيضاً ، ولكن مع المد ، بإدخال ألف بينهما. [انظر البحر المحيط ١٥/٥ ، والإتحاف ص٥٠] .

(٤) انظر البحر المحيط ١٥/٥

(٥) أوضح المسالك ٣٨٤/٤

(٦) اللسان " أمم" .

قال العكبري: " قوله تعالى:(أَئِمَّةَ الكُفْرِ) هو جمع " إمـــام" ، وأصله: أأْمِمة ، مثل : خِبَاء وأخبية ... ، فمـــن حقَّـــق الهمـــزتين أخرجهما على الأصل ، ومن قلب الثانية ياء ؛ فلكسرتها المنقولـــة إليها ... " [1].

وينسب تحقيق الهمزة إلى قبائل عربية كثيرة ، منها تميم وقيس كما ذكره ابن يعيش[2] . ومنها أيضاً تيم الربـــاب كمـــا ذكره أبو حيان[3] . وروى ابن جني عن قطرب أنه لغة لبعض عُكْل .[4]

وكل هذه القبائل التي تجنح إلى تحقيق الهمزة من قبائل البدو ، أو ممن له فروع بدوية، كما تقول الدكتورة صالحة راشد غنيم .[5]

وتؤكد الدكتورة صالحة أن تصحيح الهمزة وتحقيقها على ما فيه من ثقل ، لا ينافى الفصاحة فتقول : " وتظن أن صوت الهمزة على رغم ما يحتاجه أداؤه من مجهود عضلي ، يساعد تلك القبائل

---

(١) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٢/٢ باختصار .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٧/٩

(٣) انظر البحر المحيط ٥١٢/٨

(٤) انظر الخصائص ٢٠٧/٣

(٥) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، د. صالحة راشد غنيم صـــ ٣١٤

البدوية على عملية الأداء ؛ لأنه يعينها على إبـــراز مقاطعهـا ، ومن ثَمَّ فهو لا يعوق سرعة الأداء ، بل قد يكون مـن الوسـائل المؤدية إليها لهذا حرص عليه البدو " [1].

وهكذا يتبين لنـا أن تصحيح الهمزة الثانية فى قوله تعـالى: (فَقَاتِلُوٓا أَئِمَّةَ الكُفْرِ) ، وإن كان شاذاً فى القياس ، إلا أنه فصيح فى الاستعمال ، وقد جاء كذلك ؛ إجراء على الأصل .

والله أعلم .

---

(١) المرجع السابق صـ ٣١٤

خاتمة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد، فأحسب أن هذه الدراسة قد أسفرت عن عدة نتائج، أبرزها:

١- أنه لا حرج في إطلاق وصف الشذوذ على ما جاء في القرآن الكريم مفارقاً ما عليه بقية بابه ؛ بناء على ما تقرر من أن المراد بالشذوذ إنما هو مخالفة الباب والقياس لا مخالفة البيان والفصاحة ، ولا تضر العبارات إذا عُرِفَ الاصطلاح منها ، كما سلف بيانه .(١)

٢- أن الكلمة قد تأتي على خلاف الباب ؛ للتنبيه على أصل ذلك الباب ، ككثير من الأشياء التي تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها .(٢)

٣- أن كثيراً مما ورد في القرآن الكريم مما يسمونه شاذاً ، هو في الحقيقة من تداخل اللغات ، ولا ينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض ، كما سلف بيانه (٣) . وقد رأينا في غير موضع كيف كان القرآن الكريم يستخدم من كل لغة أفصحها

---

(١) انظر صـ٥

(٢) انظر صـ ٨١ ، ٨٤ ، ٨٧

(٣) انظر صـ ٥١

وأجودهـا، فيما يمكـن أن يكـون بيانـاً لوجه آخر من وجـوه بيانه وفصاحته علـى نحو ماسلف بيانه .[1] إلى آخر هذه الأمور التي سجلها البحث وأشار إليها . وبعد فلا أستطيع أن أدعـي فـي بحثي هذا أنني جمعت فأوعيت ، أو أنني بلغت فيه الغاية والـذروة التي ليس بعدهـا مرتقى، وإنما هـو جُهْدٌ متواضع للوقوف علـى ما قاله العلماء في توجيه ما وقع في القرآن الكـريم ممـا سَـمَّاه الصرفيون شاذاً .

فإن أكن وُفِّقْت فذلك من فضل الله عز وجل وعونه وكرمـه وتوفيقه،

وإن كانت الأخرى فذلك من عجزي وتقصيري ، ومـن الـشيطان الرجيم ، والله ورسوله منه براءٌ .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلـى آلـه وصـحبه أجمعين .

---

(١) انظر صـ ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩

فهرس المراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي الشهير بالبناء، علق عليه الأستاذ الشيخ علي محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، تح . محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٥- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه وقدم له د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ -١٩٩٦م .

٦- الأصول في النحو لابن السراج ، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧- الأضداد لابن السكيت، تح د. محمد عودة سلامة أبو جري، ورلجعه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية ، بدون .

٨- الأفعال لابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٩- أمالي ابن الشجري، تح د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٠- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تح الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت .

١٢- البحر المحيط لأبي حيان ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .

١٣- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان ، ١٣٠٦هـ .

١٤- التبصرة والتذكرة للصيمري، تح د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٥- التبيان في تصريف الأسماء ، د. أحمد حسن كحيل، دار البيان العربي ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
١٦- التحرير والتنوير للأستاذ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ، بتونس .
١٧- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر للطباعة والنشر .
١٨- تصريف الأسماء ، د . محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، الطبعة الخامسة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
١٩- التعريفات للجرجاني ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
٢٠- تفسير الجلالين : الإمام جلال الدين المحلي ، والإمام جلال الدين السيوطي ، دار التراث بالقاهرة .
٢١- تكملة في تصريف الأفعال ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ذَيَّلَ بها- رحمه الله- تحقيقه لشرح ابن عقيل على الألفية، مكتبة التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٢٢- تهذيب اللغة للأزهري ، تراثنا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تح د . عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٢٤- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري دار المعرفة بيروت - لبنان.
٢٥- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الكاتب العربي بالقاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٢٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .
٢٧- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر .
٢٩- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي، تح . بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩١م .

٣٠- الخصائص لابن جني ، تح الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .
٣١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، د . محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث بالقاهرة ، بدون .
٣٢- روح المعانـــي في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، بدون .
٣٣- سر صناعة الإعراب، لابن جني ، تح د. حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
٣٤- الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب ، تح حسن أحمد العثمان دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م .
٣٥- شرح الأشموني بحاشية الصبان ، دار الفكر ، بدون .
٣٦- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظـــم ، تح د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
٣٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح د.صاحب أبو جناح،بدون. ٣٩- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح

محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٤٠– شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٤١– شرح اللمع لابن برهـان العكبري ، تح د . فائز فارس ، الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
٤٢– شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .
٤٣– شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تح د . فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٤٤– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهـري، تح . أحمد عبـد الغفور عطـار ، دار العلـم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
٤٥– عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .
٤٦– عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين العيني، دار الفكر ، بدون .

٤٧- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، لبنان بيروت ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .
٤٨- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر الشهير بالجمل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، بدون .
٤٩- القاموس المحيط للفيروزابادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٥٠- القياس في اللغة العربية ، د . محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
٥١- القياس في اللغة العربية للإمام الشيخ محمد الخضر حسين، إعداد وضبط علي الرضا الحسيني، الدار الحسينية للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٥٢- الكتاب لسيبويه ، تح الأستاذ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٥٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٥٤- اللباب في علـل البناء والإعراب للعكبـري ، تح غازي مختـار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
٥٥- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف .
٥٦- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، د. صالحة راشد غنيم، دار المدني للطباعة والنشر - جدة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٥٧- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة،الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تح . علي النجـدي ناصف وآخرين ، المجـلس الأعلى للشئـون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٥٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تح. المجلس العلمي بفاس ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
٦٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرين ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٦١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٦٢- مشكـــل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تح د . حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٦٣- المصباح المنير للفيومي، المكتبة العلمية ، بيروت- لبنان ، بدون .

٦٤- معاني القرآن للفراء ، تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٢م

٦٥- معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تح. نديم مرعشلي دار الفكر ، بيروت - لبنان .

٦٦- المغني في تصريف الأفعال ، د . محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٦٧- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت، بدون.

٦٨- المقتضب للمبرد ، تح حسن حمد ، ومراجعة د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٩- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تح د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٧٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٧١- المنصف (شرح ابن جني) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .
٧٢- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٧٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
تمهيد	٤
الفصل الأول: ما خالف القياس الصرفي في الأسماء	٨
المبحث الأول: الشذوذ في أبنية المصادر	٩
المسألة الأولى: بناء مصدر "فَعَّلَ" على "فِعَّال" شذوذاً	١٠
المسألة الثانية :بناء مصدر المبدوء بهمزة وصل على " فُعَلَة " شذوذاً	١٣
المبحث الثاني: الشذوذ في المشتقات	١٧
المسألة الأولى:بناء اسم الفاعل من الثلاثي على "فَعِيْل" شذوذا	١٨
المسألة الثانية: بناء أبنية المبالغة من غير الثلاثي شذوذاً	٢٣
المسألة الثالثة: حذف همزة أفعل التفضيل شذوذاً	٢٧
المسألة الرابعة: بناء التفضيل من الثلاثي المزيد شذوذاً	٣٠
المسألة الخامسة: بناء اسم الزمان والمكان من المضارع المضموم العين على "مَفْعِل" بالكسر شذوذاً	٣٤
المبحث الثالث: الشذوذ في أبنية التكسير	٤٠
المطلب الأول: الشذوذ في أبنية القلة	٤١

الموضوع	الصفحة
المسألة الأولى: جمع "فَعْل" الصحيح العين ، اسماً على " أفعال" شذوذاً	٤٢
المسألة الثانية: جمع "فَعْل" المعتل العين ، اسماً على " أَفْعُل " شذوذاً	٤٥
المطلب الثاني: الشذوذ في أبنية الكثرة	٤٩
المسألة الأولى: جمع " فَعِيلة" على " فُعُل" شذوذاً	٥٠
المسألة الثانية: جمع "فَعْلاء" ، وصفاً على" فِعال" شذوذاً	٥٣
المسألة الثالثة: " فُعَلاء" جمعاً لـ "قاعل" ، وصفاً شذوذاً	٥٥
المسألة الرابعة: جمع " فَعْل" على " فَعِيل" شذوذاً	٥٩
الفصل الثاني: ما خالف القياس الصرفي في الأفعال	٦٤
المسألة الأولى: فتح أول المضارع من الماضي الرباعي شذوذاً	٦٥
المسألة الثانية: فتح عين مضارع " فَعَلَ" شذوذاً	٦٨
المسألة الثالثة: حذف أحد أصول الكلمة عند صياغة فعل الأمر شذوذاً	٨٠
المسألة الرابعة: كسر فاء الأجوف الواوي عند إسناده إلى الضمائر المتحركة شذوذاً	٨٨
الفصل الثالث: ما خالف القياس الصرفي في المشترك	٩٢

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: الإعلال الشاذ	٩٣
قلب الواو ياءً شذوذاً	٩٤
المبحث الثاني: التصحيح الشاذ	٩٧
المسألة الأولى: تصحيح الواو – فاءً – شذوذاً	٩٨
المسألة الثانية : تصحيح الواو– عيناً – شذوذاً	١٠٤
المسألة الثالثة : تصحيح الواو– لاماً – شذوذاً	١٠٩
المسألة الرابعة : تصحيح الهمزة شذوذاً	١١٣
خاتمة	١١٩
فهرس المراجع	١٢١
محتويات البحث	١٣١